ARAB REPUBLIC OF EGYPT
MINISTRY OF HOUSING , UTILITIES AND URBAN COMMUNITIES

Mr. Klaus Toepfer, Acting Executive Director
UNITED NATIONS CENTRE FOR HUMAN SETTLEMENTS UNCHS (Habitat)
P.O. Box 30030, Nairobi, KENYA

Dear Sir,

With reference to the First Substantive session of the Preparatory Committee for the special session of the General Assembly for an overall review and appraisal of the Implementation of the Habitat Agenda.

I have the pleasure to enclose herewith a copy of the country report prepared by the Egyptian national Committee for Human settlements.

With best regards

Eng. M. Ibrahim
Mohamed Magd El - Din Ibrahim
First under secretary
Supervisor of Minister's Cabinet
Ministry of Housing, Utilities
and Urban Communities

التقرير الوطني
لجمهورية مصر العربية

" مسودة "

يونيو ٢٠٠٠

مقدمـــــة

فى إطار التحضير للجلسة الخاصة التى تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحـــدة فـــى يونيـــو ٢٠٠١ (اســـطنبول + 5) لمناقشة التقارير المقدمة من الدول وتقييم التقدم الذى أحرزته فى أجندة الموئل منذ عام ١٩٩٦ .

تقدم جمهورية مصر العربية مسودة التقرير الوطنى فى هذا الشأن ، المسؤل عن إعداده اللجنـــة الوطنيـــة التـــى تـــم تشكيلها على نطاق واسع ، ضمت مسئولين من مختلف الوزارات والأجهزة وتم تمثيل المرأة فيها بشـــكل متـــوازن ، كما تم تشكيل عدد من اللجان الفرعية منبثقة عن اللجنة الوطنية لجمع وتحليـــل المؤشـــرات وأفضـــل الممارســـات والسياسات ، وعقد عدد من ورش العمل لمراجعة خطط العمل الوطنية والمحلية ومدى تنفيذها منذ عام ١٩٩٦ ، كمـــا قامت بمناقشة ومراجعة التقرير الوطنى المقدم .

لقد تم الالتزام عند إعداد التقرير الوطنى بالنموذج الدولى لإعداد التقارير مشتملا على سلسلة فصول وهى : المأوى ، التنمية الاجتماعية واستئصال الفقر ، إدارة البيئة ، التنمية الاقتصادية ، الإدارة الجيدة ، التعـــاون الدولـــى ، العمـــل والمبادرات المستقبلية . كما أشتمل التقرير على ثلاث ملاحق وهى : المؤشرات ، الجداول ، أفضل الممارسات .

ويجدر الإشارة إلى أن التقرير قد تضمن كافة البنود الواردة فى الفصول الستة بالنموذج الدولى ، إلا أنه مـــن ناحيـــة أخرى كان هناك بعض العقبات التى حالت دون استيفاء كافة المؤشرات على المستوى المحلى (المدن) نظرا لنقـــص كثير من البيانات الحديثة (فيما بعد عام ١٩٩٦) على مستوى المدينة ، وعلى هذا فلم يتحقـــق مـــا اســـتهدفته اللجنـــة الوطنية من وضع كافة المؤشرات الحضرية للمدن الأربعة التى تم اختيارها حسب عدد من المعـــايير منـــها الموقـــع الجغرافى والحجم السكانى وهى مدن : القاهرة ، الإسماعيلية ، طنطا ، أسيوط .

لقد حققت مصر منذ قمة المدن فى عام ١٩٩٦ تقدما ملموسا فى توفير المسكن الملائم للجميـــع ، والحصـــول علـــى الأرض وضمان الحيازة . كما نالت الطبقات الفقيرة اهتمام الدولة بتلبية متطلباتها الاجتماعية والصحية والثقافية .

وكان اهتمام الدولة واضحا بالبيئة الصحية المناسبة لمعيشة الإنسان المصرى خاصة فى المدن ، كما عملـــت علـــى زيادة موارد المياه وترشير الاستهلاك فى نفس الوقت بما يحقق الأمن المائى للسكان فى السنوات المقبلة.

وكذلك اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية فعملت على تقوية ودعم المشروعات الصغيرة والبالغة الصغـــر ، وتشـــجيع مساهمة استثمارات القطاع الخاص فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ولقد عملت الدولة على تعزيز اللامركزية وتقوية السلطات المحلية ، واعطـــاء الأهميـــة المتوازنـــة للمـــرأة لزيـــادة مساهمتها فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفى مواقع اتخاذ القرار والتمثيل النيابى . كما أكدت الدولـــة على أهمية ضمان الثقافة والمسئولية فى كافة المواقع .

ومن جهة أخرى فقد أولت الدولة اهتمامها باستمرار بل وزيادة التعاون والشراكة مع مختلف دول العالم والمؤسســـات الدولية بما يحقق مزيداً من التنمية ودفع ودعم عجلة الاقتصاد المصرى .

ولم تكتفى الدولة بما حدث من تقدم فى كافة المجالات ، بل عملت على تحقيق طموحات أبناء الوطـــن ، فإستشـــرقت آفاق المستقبل ووضعت سياساتها وخططها المستقبلية فى كافة المجالات والأنشطة المختلفة لتوفر لأبنائها مزيداً مـــن الاستقرار والتقدم الاجتماعى والاقتصادى .

١/ المـــــأوى

تعد مشكلة الإسكان فى مصر من المشكلات التى تلقى بظلالها على كافة قطاعات الدولة وتتشابك أبعادهـــا وآثارهـــا بشكل شديد التعقيد ٠ ولا تقتصر آثار المشكلة غلى توفير المسكن الملائم فقط وانما تمتد لتشمل قطاعا عريضا مـــن قطاعات المجتمع بتأثيرها المباشر وغير المباشر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية من هذا المنطلـــق فـــإن اقتحام مشكلة الإسكان يعنى بالتبعية اقتحام مشاكل البطالة والركود الاقتصادي والبيئة والآمن والعديد من المشـــكلات الأخرى التى ترتبط بالمشكلة ، ولذلك تسعى الدولة إلى تعزيز الحق للفرد والأسرة فـــى المســـكن الملائـــم وضمـــان الملكيات للإمداد بالبنية الأساسية والحد من وانتشار المناطق العشوائية والتخفيف من الفقر الحضري مع توفير فـــرص متساوية لكافة قطاعات وشرائح المجتمع للحصول على الأراضي الجاهزة للبناء والقروض اللازمة لها ٠

١/١ توفـــير ضمـــان الحـــيازة

ضمان الحيازة هو أحد المرتكزات الأساسية لحق الإنسان فى المسكن الملائم ، ويوجد بمصر أشكال مختلفة لحيـــازة المسكن والأرض ٠

١/١/١ أشكال حيازة المسكن :

يوجد عدة أنواع لحيازة المسكن بمصر – طبقا لما ورد بالتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت الصادر عن الجـــهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦– منها الملك والتمليك والهبة والإيجار العادى والإيجار المفروش وقـــد بلغت نسبة الملك حوالي ٥٩% والتمليك ٣,٧% والهبة ٥,٨% والإيجار العادي ٢٠ % و الإيجار المفروش ٢٠% ٠

٢/١/١ أشكال حيازة الأراضي :

تعتمد الحقوق المكفولة لملكية الأراضى فى مصر على خليط من القوانين حيث ترجع الملكية العامة للأراضـــي إلـــى الدولة ويستثنى من ذلك الاراضى المملوكة للأفراد والمخصصة للسكن والواقعة داخل المدن والقرى وتتمثل أشـــكال حيازة الأراضى بمصر في : الملكيات العامة وهى الأراضي المملوكة للدولـــة والمخصصـــة للخدمـــات العامـــة ، الملكيات الخاصة وهى الأراضي المملوكة للأفراد والشركات ، وتتعدد التصرفات فى الاراضى للدولة فهناك أراضـــى مؤجرة (الحكر) تقوم الدولة بتأجيرها للأفراد على المدى الطويل ، وأراضى وضع يد وهى الأراضـــي التـــى تـــم الإستيلاء عليها من بعض الأفراد ويعد هذا النوع أحد الأسباب التى أدت إلى ظهور المناطق العشوائية ٠ ومن جهـــة أخرى توجد أراضى وقف وهى غالبا ما تكون موهوبة للأغراض الدينية أو الخيرية . وتعمل سياســـة الدولـــة علـــى حماية المواطنين من الطرد القسري وتوفير الحيازة الآمنة للمأوى من خلال توفير الخدمات والبنية الأساسية وتطويـــر المناطق العشوائية وتمكين المواطنين من التمتّع بنظم القروض والتمويل اللازم لحصولـــهم علـــى المـــأوى الملائـــم وتطويره – لأهمية ذلك فى استقرار المجتمعات المحلية وجذب الاستثمارات المؤسسية والفرديّة والتقليل مـــن العـــزل الاجتماعي .

وفى هذا الصدد قامت الدولة بتطوير ٢٥٤ منطقة عشوائية بمشاركة الأهالي بجهودهم الذاتية وجـــارى تطويـــر ٤٣٢ منطقة من جملة ١١٩٧ منطقة ، وقد تطور الإنفاق على تطوير المناطق العشوائية من حوالى ١٩١,٨ مليـــون جنيـــه عام ١٩٩٦ إلى ١,٩٩٨ مليار جنيه في بداية عام ٢٠٠٠ موزعة على شبكات الكهرباء ورصف الطرق ومياه الشرب والصرف الصحي والتخطيط والتنظيم والنظافة العامّة والأمن والاطفاء ٠

وعلى الجانب التشريعي ينظم نزع ملكية العقارات فى مصر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ لاغراض المنفعـــة العامـــة وبقرار من رئيس الجمهورية من اجل إنشاء الطرق والشوارع والميـــادين أو توســـيعها أو تعديلـــها أو تحديدهـــا أو لإنشـــاء أحياء جديدة ، مشـــروعات مياه الشـــرب والصرف الصحي (المحطات) ، مشروعات الـــوي والصرف (الترع والمصارف المغطاة) ، مشروعات الطاقة (محطات الكهرباء) ، مشروعات الكباري والمجـــازات السطحية والأنفاق والنقل والمواصلات ، وأغراض التخطيط العمراني ٠

فرصة عمل ، وقد تطور اجمالى الاستثمارات من ١,١٨١ مليار جنيه عام ١٩٩٦ لتصل الى ١٥ مليار جنية عام ١٩٩٩ موزعة على الإمداد بأعمال المياه والصرفّ الصحي والكهرباء والنقل والمواصلات والخدمات والزراعة ٠

و شهدت المجتمعات الجديدة طفرة حيث قامت الوزارة بتخصيص أحياء كاملة للمستثمرين من القطاع الخاص لتنميتها تنمية شاملة داخل مخطط يتم إعداده من خلال الوزارة ، وقد تم تخصيص ١٦ ألف فدان لهذا الغرض حيث تولى المستثمرون تزويد هذه المساحة بالمرافق الرئيسية ٠

٢/٣/١ توفير الأراضي داخل المحافظات :

تقوم أجهزة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والمحافظات ووزارت الزراعة والدفاع والسياحة والاوقاف بحصر وتحديد المساحات المتوفرة من الأراضي ، كذلك أراضي المتخلات الممكن تخصيصها لاقامة وحدات سكنية والواقعة داخل كردونات المدن والقرى بمحافظات الجمهورية طبقا للاحتياجات الفعلية لكل محافظة . وجارى إعداد التخطيط والتقسيم للأراضي التى تم حصرها بحيث تتراوح مساحة قطع الأراضي ما بين ٣٠٠-٤٠٠م٢ مع عمل التصميمات والنماذج الاسترشادية اللازمة للبناء وتحديد الاشتراطات البنائية من خلال الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومركز بحوث الإسكان والبناء بالتعاون مع المحافظات . ويتم توفير التمويل اللازم بعدة طرق منها : الاعتمادات المالية للدولة أو القروض الميسرة أو القروض التكميلية من البنوك (بنك ناصر الاجتماعي) ، والمستثمرون من خلال الأنظمة المختلفة مثل B.O.T ٠

٤/١ تعزيز فرص متساوية للحصول على الائتمانات

توفر الدولة قروضا ميسرة بفائدة مدعمة للحصول على وحدات سكنية ، حيث تطور الحجم الإجمالي للقروض بالخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧-١٩٩٢) لتبلغ حوالي ٤٦٧٠ مليون جنيه ، أما بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢-١٩٩٧) فقد بلغت حوالى ٣٥٥٠ مليون جنيه وتم اعتماد مبلغ ١٧٨٠ مليون جنية خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧-٢٠٠٠) بالإضافة إلى تقدير حوالى ١٢٢٠ مليون جنيه لعامى (٢٠٠١،٢٠٠٢) ٠

وتتولى الدولة تحديد قيمة القرض المدعم والفائدة المدعمة وفترة سداد القرض ٠ ففى منتصف الثمانينات كان القروض التعاوني (المدعم) للوحدة السكنية ٨ آلاف جنيه تمثل نحو ٨٠ % من متوسط إجمالي ثمن الوحدة ، والتى كان يتراوح ثمنها ما بين ١٠ الى ١٢ ألف جنيه وبسعر فائدة ٤% ، ويسدد القرض وفوائده على ٢٥ سنه ، وذلك للوحدات السكنية التى بلغ مسطحها حوالي ٩٠ م٢ (بسعر متر المباني حوالي ١٥٠ جنيه) ٠

ومع زيادة تكلفة الوحدة السكنية تطورت قيمة القروض التعاونية (المدعمة) من ٨ آلاف جنيه الى ١٤ ألف جنيه للوحدة السكنية ، وصلت الآن الى ١٥ ألف جنيه فى مشروعات الشباب . وتطورت معها الفائدة المدعمة من ٣ % الى ٦% فى عام ١٩٩٠ للوحدة السكنية ، وفى عام ١٩٩٦ انخفضت لتصبح ٥% وذلك للوحدات السكنية التى تقل مساحتها عن ٧٠ م٢ ، كما زادت فترة السداد لهذه القروض من ٢٥ سنه الى٣٠ سنة عام ١٩٩٦، والآن وصلت فترة السداد الى ٤٠ سنة فى مشروع إسكان الشباب ، وبفترة سماح ٣ سنوات وقسط شهرى لايزيد عن ٧٣ جنيه ٠

ويتم تدبير القروض الميسرة من خلال وزارتي التخطيط والمالية بالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، وبنك الاستثمار القومي بحيث توجه القروض من خلال بنك التعمير والإسكان والبنوك العقارية وبنك ناصر الاجتماعي والبنوك التجارية وذلك للجهات الحكومية مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهيئة تعاونيات البناء والإسكان ، وصندوق تمويل المساكن ومديريات الإسكان بالمحافظات، وأيضا الشركات والجمعيات والأفراد ٠

كما يتم توفير القروض الميسرة بهدف دعم المجتمعات الفقيرة وتحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال : قروض للحفاظ على الثروة العقارية القائمة بغرض تحسين وترميم المباني وصيانتها أو استبدال مرافقها بضمان الأرض والمباني حيث تمنح قروضا صغيرة لملاك الوحدة السكنية وغير السكنية ، وحتى للمستأجرين من دون الملاك ، وقروض لزيادة الثروة العقارية أفقيا ورأسيا ،وقروض لمعاونة منخفضى ومحدودي الدخل لتدبير المسكن الملائم ٠

٢/١ تعزيز الحق فى مسكن ملائم

تأكيدا للالتزام بالحق فى المسكن الملائم وكفالة الضمان القانوني للحيازة والحماية من التميز والمساواة فى الحصول على المسكن الملائم معتدل التكلفة مع ضمان مشاركة القطاعين العام والخاص فقد انتهجت الدولة سياستها الحالية والمستقبلية التي تهدف إلي تولى القطاع الحكومي تنفيذ ٢٠% من الخطط المقررة للإسكان مقابل ٨٠% للقطاع الخاص . تتمثل مسئولية القطاع الحكومي في وضع خطط الإسكان ومتابعة تنفيذها وتمويلها وتوفير القروض الميسرة لقطاع الإسكان وتشييد المشروعات التى تخدم منخفضى ومحدودي الدخل ، بينما تتمثل مسئولية القطاع الخاص فى تمويل وتنفيذ خطة الدولة فى مجال الإسكان ولاسيما الإسكان المتوسط وفوق المتوسط والفاخر ، مع تطوير صناعة مواد البناء.

وقد بلغت استثمارات الإسكان ١٤,٤٦٣مليار جنيه منذ عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠/٣/٣٠ ، منها ٨,١٣٣ مليار جنيه للقطاع الحكومي بنسبة ٥٦% وحوالي ٦,٣٣ مليار جنيه للقطاع الخاص بنسبة ٤٤% . وقام القطاع الحكومي بتنفيذ عدد حوالى ٢٢٥٩٦٨وحدة سكنية لمحدودي الدخل خلال نفس الفترة بقروض ميسرة قيمتها ٢,٣١٠ مليار جنيه ، ورصدت الدولة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ قروضا ميسرة قدرها ٦١٠ مليون جنيه لتحسين أوضاع الإسكان فى مصر .

وقد حققت الدولة منذ عام ١٩٩٦ طفرة حقيقية فى إسكان الطبقة المتوسطة ومحدودة الدخل وذلك من خلال مشروع إسكان مبارك للشباب الذى يوفر مسكن عصري للشباب بأسعار ومعدلات تخطيطية مناسبة حيث تتوافر المساحات الخضراء وأماكن انتظار السيارات والنماذج المعمارية المتميزة مع تعدد المساحات طبقا لمتوسط عدد أفراد الأسرة المستفيدة (١٠٠-٧٠-٦٣ م٢)، ويبلغ عدد وحدات هذا المشروع ٧٣ ألف وحدة سكنية ، بقيمة اجمالية حوالى ٧٥,٢ مليار جنيه وتتحمل الدولة دعما يصل الى ٤٠% من جملة تكلفة الوحدة .

وفى مارس ١٩٩٨ بدأ ميلاد مشروع تكافلي غير مسبوق فى مجال إسكان محدودي الدخل تحت رعاية السيدة فضلة سوزان مبارك وهو مشروع إسكان المستقبل ، وتتحمل الدولة نصف تكلفة الوحدات فضلا عن توفير الأراضي المزودة بالمرافق مع توفير كافة الخدمات الأساسية ويتحمل رجال الأعمال نصف التكلفة الآخر من خلال مساهماتهم ، وتصل إجمالي تكلفة هذا المشروع الى نحو ١,٢ مليار جنية وهو يوفر ٧٠ ألف وحدة سكنية على مدى ٦ سنوات هذا وقد تم انشاء جمعية المستقبل للاشراف على تنفيذ المشروع.

٣/١ توفير فرص متساوية للحصول على الارض

تهتم الدولة بتوفير أراضى جاهزة للبناء لكافة مستويات الدخول سواء للرجل أو للمرأة ، ويتم ذلك عن طريق آليات تنفيذ تعمل على توفير هذه الأراضى من خلال إنشاء المجتمعات الجديدة واستغلال الأراضي الصالحة للبناء داخل المحافظات

١/٣/١ إنشاء المجتمعات الجديدة :

ينظم القانون رقم ١٩٧٩ إنشاء مجتمعات جديدة على احدث أسس التخطيط العمرانى بهدف رسم خريطة جديدة للتعمير لمصر بحيث تكون هذه المجتمعات مراكز جذب سكاني . وقد اتبعت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أسلوبا يتسم بالمرونة والاستجابة للاحتياجات الفعلية للسكان وحل المشاكل القائمة مع تطوير الأداء لتحقيق افضل النتائج من خلال التركيز على الدور الرئيسى للقطاع الخاص فى تنمية المجتمعات الجديدة ، ففى عام ١٩٩٦ تم طرح قطع أراضى مرفقة للاستثمار السكنى بمعرفة الأفراد والجمعيات والشركات بمساحات تتراوح ما بين ٤٠٠، ٦٠٠ م٢ ، ولقى ذلك إقبالا شديدا من المواطنين خاصة بمدن الشروق والعبور وتجمعات شرق القاهرة .

وقد بلغت مساحة الأراضي المرفقة فى هذه المجتمعات الجديدة ٨٠ كم٢ عام ١٩٩٦ ووصلت الى ٣٥٠كم٢ عام ١٩٩٩ منها حوالي ١٧١ كم٢ للإسكان وحوالي ٩٨ كم٢ للصناعة ، وحوالي ٨١ كم٢ للتجارة والمشروعات السياحية ..الخ . كما بلغت مساحة الأراضي المباعة للإسكان والصناعة والتجارة والخدمات بالمجتمعات الجديدة حوالي ٢٥٤كم٢ عام ١٩٩٩.وقد استوعبت المجتمعات الجديدة حتى عام ١٩٩٩ نحو ٢٣٢٢ مصنعا منتجا براس مال حوالى ١٨ مليار جنيه بقيمة إنتاج سنوى حوالى ٣٢ مليار جنيه و أتاحت هذه المصانع المنتجة بحوالى ٢٢٧ ألف

وفى هذا الصدد تسعى الدولة الى إصدار تشريع خاص بالإقراض العقاري - يهدف الى تمويل شراء العقارات بغرض السكنى أو اية أغراض أخرى ، وتنظيم العلاقات القانونية بين أطراف القرض العقاري (بائع العقار والمقرض والمقترض)، وينظم مشروع القانون أحوال وإجراءات اقتضاء الأقساط التى يتخلف المقترض عن الوفاء بها ، ويحدد الشروط الخاصة بإنشاء شركات الإقراض العقاري وكذلك وسائل حماية المقترض والرقابة على الإقراض العقاري.

١/٥ تعزيز الحصول على الخدمات الأساسية

تأكيدا لسياسة الدولة نحو تنمية المجتمع مع الحفاظ على حياة الإنسان وتحسين الظروف البيئية للمستوطنات البشرية وما يستلزمها من توفير خدمات مياه الشرب النقية والصرف الصحي كمؤشر أساسي للمستوى الاجتماعي والصحي ، فقد قامت الدولة بأجهزتها المختلفة بتحويل خطط مياه الشرب والصرف الصحي من مجرد أرقام إلى مشروعات عملاقة ،ففى عام ١٩٩٦ بلغ عدد المبانى المتصلة بالشبكة العامة للمياة ١٠٤٨٧٤١٩ مبنى بنسبة ٥٣,٧ % من جملة المبانى ، وقد بلغ عدد الاسر التى تتمتع بالمياة النقية فى هذه المبانى ٩٣٤٥٠٦٠ أسرة بنسبة ٧٣,٥ % من جملة عدد الاسر ، ومن جهة اخرى بلغ عدد الاسر التى تتمتع بالمياه النقية من مصادر أخرى للمياه مثل الطلمبات والابار ٣٣٧٧٩١٤ اسره ٠

كما بلغ عدد المبانى المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء٧٥٦٨٩١٦ مبنى بنسبة ٨٠,٣ % من جملة المبانى ، ويتمتع فى هذه المبانى بالكهرباء ١٢١٧٨٥٩٢ أسرة بنسبة ٩٥,٧% من جملة الاسر ، اما الاسر التى تستخدم مصادر أخرى للاضاءة مثل الكيروسين فقد بلغ عددها ٥٥٤٣٨٢ اسرة بنسبة ٤,٣% من جملة الاسر ٠

وقد وضعت الدولة فى أهدافها بنهاية عام ٢٠٠٢ أن تصل نسب تغطية خدمة مياه الشرب إلى ٩٥ % من سكان الحضر والى ٨٦ %من سكان الريف ، وكذلك وصلت نسبة تغطية خدمة الصرف الصحي إلى ٧٠% من سكان الحضر والى ٥٠% من سكان الريف ، ولضمان تحقيق ذلك يجرى الآن دراسة العديد من الإجراءات الإصلاحية للمؤسسات الفنية الفاعلة فى هذا القطاع . واعادة هيكلتها بالتعاون مع الهيئات الدولية والجهات المانحة والسلطات المحلية بغرض تطوير عناصرها المؤسسية والتكنولوجية وزيادة كفاءة وقدرة العاملين بها ٠

كذلك يجرى الآن اتخاذ اجراءات بناء كيانات مؤسسية جديدة تتعاون مع القطاع الخاص فى إدارة هذه المرافق الحيوية ، وإنشاء جهاز تنظيمي يتبع رئيس مجلس الوزراء لتنظيم العمل بهذا القطاع وتحقيق مستوى أعلى من الأداء واسترداد تكاليف عمليات التشغيل والصيانة لرفع قدرة الجهاز ومواجهة الأعباء المطلوبة،كما يهدف هذا الجهاز الى:

- تأمين الطلب على مياة الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي تلبية لاحتياجات المواطنين ٠
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذا القطاع طبقا لمعايير الجهات الدولية وشئون البيئة ٠
- الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة باستخدام وتوزيع المياه

٢/ التنمية الاجتماعية واستئصال الفقر

تسعى الدولة جاهدة إلى تلبية احتياجات المجتمع المصرى ورفع مستواه الاجتماعى واستئصال آفة الفقر فيه فى إطار خطط خمسية متواصلة للتنمية الاجتماعية آخرها الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ومن خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير فرص العمل للشباب والحد من الجريمة والارتفاع بمستوى المرأة بصفة عامة .

١/٢ توفير فرص متساوية لحياة صحية وآمنة

تشير الاحصاءات الحيوية إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات بالجمهورية من ٤٣,٣ فى الألف عام ١٩٩٦ إلى ٣٥,٢ فى الألف عام ٢٠٠٠ ، ويرتفع قليلا معدل وفيات الأطفال الاناث عنه فى الذكور ، ويرجع الانخفاض فى المعدل إلى الاهتمام المبذول والمتزايد من قبل الدولة والمتمثل فى جهود وزارة الصحة وأجهزتها .

فقد وضعت كافة الامكانيات وقامت بتنفيذ العديد من البرامج الطموحة فى المجال الصحى لكل أطفال مصر بنسبة تغطيه تصل إلى ٩٠% شاملة الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة وفرت الطعوم والتغطية بالتطعيم لأكثر من ٩٥ % من الأطفال وتم تنفيذ برنامج متطور للحد من مسببات الأمراض الوراثية والعيوب الخلقية والوقاية من الحوادث ومخاطر البيئة والظروف الاجتماعية وإقرار حق الطفل فى برنامج متكامل وضمان وصول خدمات الطفولة إلى المناطق النائية وتوفير خدمات الأمومة الآمنة وتوفير خدمات الصحة الإنجابية .

وقد صدرت وثيقة العقد الأول للطفل ١٩٩٩/١٩٨٩ والتى دعمت وترجمت حقوق الطفل المصرى بإنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة للتنسيق بين كل الأجهزة العاملة فى مجال الطفولة وترجمت الأهداف إلى برامج عمل ومشروعات تضمنتها الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية للطفولة والأمومة ، ثم صدرت وثيقة العقد الثانى للطفل ٢٠١٠/٢٠٠٠ وهى تعتبر إشارة البدء فى وضع قضايا الطفولة فى مكانها اللائق من الاهتمام وتجتمع فيها جهود الأفراد والهيئات الرسمية والأهلية والجمعيات الخاصة لمتابعة ودعم الحقائق الجديدة التى تفرضها الألفية الثالثة واتاحة فرص التعليم النظامى وغير النظامى والتأهيل للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة على أساس استيعابهم فى النظام الذى يناسب ظروف كل منهم ولتعليم الأمهات رعاية الأطفال المعاقين والعمل على الحد من الإعاقة.

١/١/٢ الجريمة

- **جرائم القتل** : تمثل جرائم القتل ٠,٠١١ لكل ألف من إجمالى سكان الجمهورية عام ١٩٩٦ البالغ حوالى ٥٩ مليون نسمة إرتفعت ارتفاعا طفيفا فى عام ١٩٩٨ فبلغت ٠,٠١٢ لكل ألف من سكان الجمهورية وهو معدل منخفض يعكس حالة الأمن الجيدة بالنسبة للسكان .
- **جرائم الاغتصاب** : بلغ عدد جرائم الاغتصاب ٩ جرائم فقط على مستوى الجمهورية فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨ وهى التى تم الحكم فيها . لا تعتبر جرائم الاغتصاب ظاهرة حتى الآن إلا أنها تعد آفة جديدة فى حاجة إلى تعاون كل فئات المجتمع للعمل على معالجتها من كل جوانبها بوضع خطة شمولية ونظرة أعمق لكيفية القضاء عليها فى مهدها قبل أن تتحول إلى ظاهرة .
- **جرائم السرقة** : بلغت نسبة اللصوص ٠,٠٤١لكل ألف من السكان عام ١٩٩٦ انخفضت إلى ٠,٠٤٠ عام ١٩٩٨ . ويعكس ذلك انخفاض معدل جرائم السرقة .

١/١/٢ العنف

العنف فى الحضر : إن مشكلة البطالة خاصة بالنسبة للشباب وعدم توافر فرص عمل كافية ومجزية لهم وبما يتيح الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول هى العامل الرئيسى الذى ساعد على إنتاج وتخريج المجرمين ويزرع بذور الإنحراف فضلا عن تقطيع الروابط والغربة داخل المجتمع وإنعدام الإنتماء بل والتمرد والتطرف والعنف بشتى صورة وأشكاله خاصة فى المناطق الحضرية . وتحاول الدولة جاهدة توفير الحياة الكريمة والمستوى اللائق لكل جموع الشعب مع الانحياز التام للفئات غير القادرة فى المجتمع وجميع الطوائف المحدودة الدخل ، وكل المشروعات الضخمة والعملاقة التى تنشئها الدولة فى كل أنحاء مصر إنما هى فى الأساس من أجل الشباب ولتوفير فرص عمل ومحاربة البطالة وما ينتج عنها من أثار سلبية مدمرة .

العنف فى المدارس : لا يمكن القول بخلو جميع المدارس من العنف ولا أنه قد أصبح ظاهرة وإنما هناك بعض حالات العنف الفردية بالمدارس والتى تستطيع وزارة التربية والتعليم معالجتها والسيطرة عليها من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الموجودين بجميع مدارس الجمهورية .

المناطق الخطرة القائمة والخارجة عن السيطرة الأمنية : لا توجد مناطق خطرة خارجة عن السيطرة الأمنية حيث تخضع جميع مناطق الجمهورية للسيطرة الأمنية تماما وإن كان هناك بعض المناطق العشوائية من الممكن أن تعتبر بؤرا إجرامية وتزداد بها إعداد الخارجين عن القانون ولكنها تحت السيطرة الأمنية التامة والمتابعة المستمرة .

سياسة التحكم فى جرائم العنف والجريمة أو منعها : تقوم وزارة الداخلية بالتصدى بحزم لجميع أنواع العنف بالتوسع فى نشر الأكمنة والحملات الأمنية والدوريات الراكبة وذلك للعمل على التواجد الأمنى فى الشارع المصرى . كما تم تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ (قانون البلطجة) والذى يشدد العقوبات على جرائم العنف ويواجه كل منحرف بالحزم والشدة ، كما أن هناك العديد من الوزارات والهيئات التى تهتم بهذه الظاهرة وتعمل على معالجتها ومنها وزارة الإعلام وما تقوم به وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وماتبثه من برامج مختلفة ، كذلك وزارة الشباب وما تقوم به من أنشطة شبابية بالإضافة إلى وزارة الأوقاف التى تقوم بالتدريب المستمر للدعاة وأئمة المساجد للدعوى إلى نبذ العنف والجريمة ، كل هذه الأجهزة وغيرها كثير تعمل مجتمعه للتصدى للعنف والجريمة .

برامج مساعدة ضحايا العنف : على سبيل المثال ضحايا العنف الجنسى فقد شدد التشريع المصرى عقوبة جرائم الاغتصاب إلى الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة وذلك صونا لكرامة المرأة ، ويعتبر هذا السلوك العدوانى الإجرامي العنيف اعتداء بالاكراه ومصادرة لحرية المرأة وحقها فى النقاء والطهارة وهو عمل يخالف كل القيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية ، وتقوم الدولة بمساعدة الضحايا بتوعيتهن بالحقوق وكيفية الاتصال بالجهات القضائية المسئولة وسرعة الابلاغ مع تقديم المساعدات اللازمة لهؤلاء الضحايا وتوفير العلاج الطبى والنفسى اللازم لهن .

٢/٢ تعزيز الاندماج الاجتماعى ودعم الفئات الضعيفة والمحرومة

تهدف خطط التنمية فى مصر إلى الحد من الفقر والقضاء عليه فى موطنه وبحيث لا يقتصر ذلك على التدابير النقدية لزيادة الدخل بل يمتد أيضا إلى معالجة مشكلات سوء التغذية والأمية ورفع المستوى الصحى.

وتتبنى الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية المشروع القومى لمكافحة الفقر من خلال حملة جماعية تستغرق خمس سنوات قادمة .

وللوصول إلى تقدير دقيق لحجم المشكلة تقوم وزارة الشئون الاجتماعية حاليا بحصر عدد الأسر غير القادرة على إعالة نفسها التى تعيش تحت خط الفقر ، حيث لا ينبغى الاعتماد على بيانات التقارير الدولية فقط .

ويبنى خط الفقر أساسا على تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للانفاق الاستهلاكى) فقد قدر فى عام ١٩٩٦/٩٥ بـ ٤١٨٦ جنيه للأسرة ، ٨١٤ جنيه للفرد سنويا وعلى هذا الأساس فإن هناك ما يقرب من ٢٣%(*) من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ، وتشتمل هذه النسبة على حوالى ٧% يمكن اعتبارهم فى حالة فقر مدقع ، وما يقرب من سدس السكان يعيشون فى حالة فقر معتدل . كما يوجد تفاوت فى توزيع الفقراء بين الحضر والريف (٤٢% ، ٥٨% على التوالى) وبين الوجهين البحرى والقبلى (٣٦% ، ٤٨% على التوالى) من إجمالى الفقراء فى مصر .

وتبلغ نسبة الأسر التى تعولها المرأة فى مصر ٢٣% من إجمالى عدد الأسر ، ويشير بحث العمالة بالعينة إلى تفاوت نسبة الأسر فى مصر التى تعولها النساء حسب المنطقة الجغرافية حيث وصلت النسبة بالمدن إلى ١٨% وبالريف إلى ١٧% ووصلت أعلاها بمدن الدلتا ١٩% ومدن الصعيد ١٨,٦% .

ويعتبر الترمل هو السبب الرئيسى فى اعالة المرأة للأسرة حيث يمثل ٦٠% ، بينما يمثل الطلاق ٤% فقط أما الباقى فيرجع لهجرة الزوج الداخلية أو الخارجية للعمل ، وتتميز هذه الفئة من النساء (المعيلات) بكبر السن وانخفاض مستوى التعليم وتفشى الأمية بينهن .

ومن منطلق حرص الدولة على مراعاة البعد الاجتماعى فى الاصلاح الاقتصادى ورفع المعاناه عن المواطنين وتطبيق قيم التكافل الاجتماعى فى أوضح صوره تم رفع وتعديل معاش الضمان الاجتماعى للأسر غير القادرة على اعالة نفسها حيث يمنح الضمان الاجتماعى لتلك الأسر ليصل دخلها إلى ٥٠ جنيها كحد أدنى ويستفيد منه مليون أسرة كمرحلة أولى اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٠ وسيتم رفعه تدريجيا إلى مائة جنيه وفقا لتوافر الموارد اللازمة لذلك .

(*) تقارير التنمية البشرية أعوام ٩٥ ، ٩٦ ، ١٩٩٧ .

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من البرامج والإصلاحات التى تعمل للتخفيف من حدة الفقر ومنها ما يلى :

- الصندوق الاجتماعى للتنمية وقد أنشئ عام ١٩٩١ .
- البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) .
- بنك ناصر الاجتماعى .
- .معاش السادات .

٣/٢ تعزيز المساواة بين الجنسين فى تنمية المستوطنات البشرية

ينص الدستور المصرى على المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة ولايجب التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وتكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، حيث يتيح القانون لجميع أفراد المجتمع نفس الفرصة فى الحصول على الخدمة التعليمية ، فالتعليم مجانى بحكم الدستور وإن كان الاستيعاب لم يصل بعد إلى نسبة ١٠٠% من إجمالى الملزمين .

ونظرا لأهمية دور المرأة وضرورة تقليل الفجوة بين الإناث والذكور فقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس القومى للمرأة فى ٢٠٠٠/٢/٨ برئاسة السيدة الفاضلة حرم رئيس الجمهورية لرسم ملامح مستقبل العمل الوطنى بالنسبة للمرأة ، كأعلى جهاز قومى يعنى بشئون المرأة المصرية دون تفرقة لإنتماءات حزبية أو فئوية ، ويمثل المجلس المرأة المصرية أمام الهيئات المناظرة على المستوى الدولى .

١/٣/٢ معدل استيعاب الملزمين

تطور معدل الاستيعاب الصافى للملزمين من ٧٨,١٢% عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ٨٦,١٩% عام ١٩٩٨/٩٧ مع فروق واضحة بين الذكور والإناث . فعلى حين كان معدل الاستيعاب الصافى بين الذكور ٨٢,١٤% عام ١٩٩٣/٩٢ كان بين الإناث ٧٣,٩١% ، ثم تطور إلى ٨٨,٨٤% بين الذكور ، ٧٦,٩١% بين الإناث عام ١٩٩٨/٩٧ ، ومن ثم يتضح أنه على الرغم من اهتمام الدولة بالتعليم إلا أن هناك إعدادا تحجم عن الالتحاق بالتعليم خاصة الإناث(*) .

وبمقارنة نسبة المسجلين من الجنسين بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوى العام والفنى فى عام ١٩٩٦ على المستوى القومى نجد أن نسبة الذكور مرتفعة عن نسبة الإناث فى المراحل المختلفة بإستثناء الثانوى التجارى ، وبمقارنتها بالمسجلين عام ١٩٩٩ نجد أنه مازالت هناك فجوة بين الذكور والإناث لكنها ضاقت عما كانت عليه عام ١٩٩٦ نتيجة للإستراتيجيات الطموحة لتطوير التعليم وتشجيع الفتيات على الإستمرار فى التعليم .

٢/٣/٢ نسبة الأمية للبالغين

لا تقل مشكلة الأمية أهمية عن مشكلة الفقر حيث يوجد ارتباط وثيق بينهما ، وقد استحدثت آليات جديدة لمواجهة مشكلة الأمية بين الكبار أدت إلى خفض النسبة الإجمالية للأمية من ٣٩,٣٦% عام ١٩٩٦ إلى ٣٤,٢% عام ١٩٩٩ على مستوى الجمهورية ، وفى عام ١٩٩٦ كانت هناك فجوة فى الأمية بين الإناث والذكور حيث أنها مرتفعة بين الإناث ٥٠,١٨% وتقل بين الذكور إلى ٢٩% ، هذا وقد أولت مصر تعليم الفتيات اهتماما كبيرا من خلال مشروع مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات المتسربات من التعليم (تم بناء ٢٣٠٠ مدرسة من مدارس الفصل الواحد) .

٣/٣/٢ البطالة

سجلت المرأة خاصة فى حالات الأزمات الاقتصادية معدلات بطالة أعلى بكثير من مثيلاتها للذكور وقد بلغت نسبة الإناث فى قوة العمل (١٥ - ٦٤سنة) ١٥,٣% فى تعداد ١٩٩٦ وتتركز المهن التى يعملن بها فى الأعمال الكتابية والتعليم ومساعدى الأخصائيين . وقد بلغ معدل البطالة فى تعداد ١٩٨٦ حوالى ١٣% من إجمالى قوة العمل بنسبة

(*) بحث الأمن الاجتماعي والتعليم إعداد أ . د زينات محمد أصاله ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ومصدر البيانات : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى

٨,٧% ذكور ، ٢٥,٨% إناث ، وانخفض هذا المعدل عام ١٩٩٦ إلى ٩% إلا أنه بلغ ٦,٩% للذكور ، ٢٠,٤% للإناث ثم انخفض المعدل إلى ٧,٩% عام ١٩٩٨/١٩٩٩ (*).

٤/٣/٢ توقع البقاء على قيد الحياة

ارتفع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد بالنسبة للإناث من ٦٩ سنة إلى ٧٠,٩٨ سنة ما بين عام ١٩٩٦، ١٩٩٩ أما الذكور فقد ارتفع من ٦٥,١٥ سنة إلى ٦٦,٧٢ سنة وهذا يعكس التقدم الذى حدث فى الخدمات الصحية والبيئية والاجتماعية ويتضح مع الارتفاع النسبى له توقع بقاء الإناث على قيد الحياة مقارنة بالرجال .

٥/٣/٢ المشاركة فى البرلمان والمجالس النيابية والمجالس المحلية(**)

اعمالا للدستور بالمساواة بين الجنسين فقد صدر قرار سنة ١٩٨٤ فى شأن مجلس الشعب بإلغاء المقاعد المخصصة للمرأة على أن ترشح نفسها فى الإنتخابات دون ضمان عدد مقاعد محدد لها ، نتج عن ذلك انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى مجلس الشعب من حوالى ٩% فى سنة ١٩٧٩ إلى ٢,٢% عام ١٩٩٢ ، ثم ٢% عام ١٩٩٥ ، أما عن تمثيل المرأة فى مجلس الشورى فقد ارتفع من ٣,٣% عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧% عام ١٩٩٢ وفى عام ١٩٩٨ ارتفع إلى نحو ٥.٧% .

وعلى الرغم من ذلك كان هناك تقدما ملحوظا فى تولى المرأة للمراكز القيادية الكبرى حيث ضم التشكيل الوزارى الأخير عام ١٩٩٧ وزيرتين للبيئة وللشئون الاجتماعية وتم تعيين أول رئيسة للنيابة الإدارية فى عام ١٩٩٨ وبلغت نسبة الدبلوماسيات ١٥,٣% من إجمالى الدبلوماسيين فى عام ١٩٩٨ .

٣/ إدارة البيئة

١/٣ تعزيز هيكل استيطاني أكثر توازنا من الناحية الجغرافية

تشير التعدادات السكانية إلى تضاعف سكان مصر خلال خمسين عاما من ٩,٧ مليون نسمة عام ١٨٩٧ إلى حوالى ١٨ مليون نسمة عام ١٩٤٧ ثم تضاعف مرة أخرى خلال الثلاثين عاما التالية ، حيث بلغ ٣٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ، ثم ارتفع بنسب متفاوتة حيث بلغ حوالى ٤٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، ثم حوالى ٥٩مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، ٦٣ مليون نسمة طبقا لتقديرات عام ١٩٩٩ . وتزداد مشكلة النمو السكانى تعقيدا بسبب تركز السكان فى بعض المناطق ، مما يسبب تباينا واضحا فى الكثافات السكانية بين المحافظات المختلفة . وعموما ففى مصر يتركز حوالى ٩٧% من السكان حوالى ٤,٥% من مساحة مصر البالغة حوالى مليون كم٢ وتعتبر الكثافات السكانية مؤشرا لتوزيع السكان على كافة أنحاء الجمهورية ، حيث التباين الواضح بيم مختلف المحافظات ، بل داخل المحافظة الواحدة فى مستويات التعداد المختلفة .

وللتغلب على مشكلة التوزيع غير المتزن للسكان ، تنتهج الدولة مجموعة من السياسات هدفها الأساسى تحقيق هيكل إستيطانى أكثر توازنا من الناحية الجغرافية ، وذلك عن طريق :

أولا : تحقيق التوازن بين السكان والموارد الأرضية المتاحة بما يكفل الإستغلال الأمثل لإمكانات مصر الطبيعية ومواردها الاقتصادية :

- إعادة توزيع السكان على الحيز الجغرافى المصرى .
- التنمية الشاملة لأقاليم مصر مع الاهتمام بتنمية الأقاليم الواعدة التى لم تحظ بقدر من الاهتمام فى الماضى.
- تعظيم استغلال الموارد الكامنة والمتاحة .
- زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضى .
- تطوير المرافق الكبرى وتحسين أدائها .

(*) النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد عدد ابريل ٢٠٠٠ .

(**) تقرير مصر حول تنفيذ خطة عمل بكين المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك (من ٥ إلى ٩ يونيو ٢٠٠٠) .

ثانيا : التوازن فى التنمية بين الأقاليم المختلفة وكذا بين تنمية المجتمعات الحضرية والريفية :

- إعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة .
- توزيع الإستثمارات على الأقاليم المختلفة وتوفير فرص الإستثمار بها .
- توجيه التنمية إلى المناطق الريفية والمدن الصغيرة لإحداث تغيير إرتقائى ونهوض شامل لجميع نواحى الحياة بالمجتمع الريفى وذلك للحد من تيار الهجرة من الريف إلى الحضر .

ثالثا : التوازن فى التنمية بين المعمور واللامعمور :

- توجيه الخطط الاجتماعية والاقتصادية إلى مجتمعات الحدود وجنوب مصر وإقامة المشروعات المتكاملة بها .
- الإستمرار فى سياسة إنشاء المدن الجديدة .

رابعا : تشييد وتطوير وتنمية المدن الجديدة بالأراضى الصحراوية وذلك للحفاظ على الأراضى الزراعية :

تم إنشاء ١٨ مدينة جديدة ومقترح إنشاء عدد ٤٢ مدينة أخرى فى مواقع حددتها إستراتيجية التنمية العمرانية لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧ .

٢/٣ إدارة العرض والطلب على المياه بالأسلوب الأمثل

يعد نهر النيل المصدر الرئيسى للإمداد بالمياه فى مصر ، وتقدر حصة مصر من مياهه حوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب حاليا ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٧,٥ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ ، كما تعتمد مصر على مصادر أخرى المياه منها المياه الجوفية التى تقدر كمياتها بحوالى ٥ مليار متر مكعب سنويا ، وكذلك المياه المعاد استخدامها من مياه الصرف المعالجة وتقدر بحوالى ١٢ مليار متر مكعب ، وبذلك يبلغ إجمالى الموارد المائية المتاحة للجمهورية حوالى ٧٢,٥ مليار متر مكعب سنويا .

وقد قدرت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية إجمالى استهلاك المياه عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٧٤,١ مليار متر مكعب موزعة على عدة قطاعات ، تأتى فى مقدمتها قطاع الزراعة ، والذى يستأثر بالنصيب الأكبر (٥٢ مليار متر مكعب) ، مياه الشرب (٩ مليار متر مكعب) ، احتياجات الصناعة (٤ مليار متر مكعب) ، وكذلك المياه اللازمة للتوسعات الأفقية فى الزراعة (٩ مليار متر مكعب) هذا بالإضافة إلى الاستخدامات غير الاستهلاكية (٠,٤ مليار م٣) وبمقارنة تطور الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية ، نجدها كانت ١,٣ مليون م٣/يوم فى عام ١٩٥٢ ، ثم ارتفعت إلى ٥,٧ مليون م٣/يوم حتى عام ١٩٨١، ثم إلى ١٧ مليون م٣/يوم حتى ١٩٩٨. ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٩ مليون م٣/يوم فى عام ٢٠٠٧ .

وأمام ذلك فقد تطور نصيب الفرد من مياه الشرب على مستوى الجمهورية ، حيث ارتفع من ٥٥ لتر/يوم عام ١٩٥٢ إلى ١٣٠ لتر/يوم عام ١٩٨١، ثم إلى ٢٥٠لتر/يوم فى عام ١٩٩٨ . و من المتوقع أن يصل إلى ٣٥٠ لتر/يوم فى عام ٢٠٠٧ . ومن ثم فقد تضاعف نصيب الفرد حوالى ٣ أضعاف فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٩

وتغطى شبكات إمداد المياه حاليا حوالى ٩٤% من مسطح المعمور المصرى (حوالى ٨٩% من الريف ، حوالى ٩٥% من الحضر) .

وبقدر ما تتمتع به مصر من مصادر متنوعة فى التغذية بالمياه السطحية والجوفية ، إلا أنها تتعرض فى هذا الشأن لبعض المخاطر من خلال الفاقد من المياه العذبة حيث تجدر الإشارة إلى أن فاقد الإنتاج من المياه العذبة وهو (الناتج من الطاقة التصميمية للوحدة وبين الإنتاج الفعلى لها) حوالى ٥,٧ مليون متر مكعب يوميا أى حوالى ٣٥% ، بينما نجد فاقد الشبكات (وهو الناتج عن الفارق بين المياه فى بداية الشبكات ونهايتها) حوالى ٥٠% ، هذا بخلاف فاقد الاستهلاك (وهو الناتج عن فقد المياه داخل المبانى) ، الذى يصل حوالى ٢٠% .

وتمتع مصر بميزة وجود المياه طوال أيام السنة ، وبدون الأحساس بأوقات لندرة المياه . وقد وضعت مصر سياسة طويلة المدى لتتناسب مع الاحتياجات لمدة ٢٠ عاما ، وهى سياسة تتسم بالديناميكية وإمكانية التغيير وفقا للمتغيرات التى يمكن أن تحدث فى السياسة المائية على مستوى العالم . وتقوم هذه السياسة على عدة محاور هى :

- توفير المياه وتغطية كافة الاحتياجات .

- تعظيم الإستفادة من كل قطرة ماء متاحة .
- الحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث .
- تنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل .
- تنمية موارد المياه الجوفية وتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار .

وتجدر الإشارة إلى ثبات سعر (تعريفة) الإمدلد بالمياه على مدار العام ، ولكنه يختلف بإختلاف مناطق الجمهورية(*)، ووفقا لنوعية الاستخدام (منزلى / خدمى / تجارى / إنتاجى / استثمارى) . وتتجه الدولة الآن إلى دراسة إستعادة تكلفة سعر المياه من خلال رفع التعريفة ، وذلك على مراحل بهدف تحسين ورفع كفاءة الشبكات وتحسين الجودة أيضا . وفى هذا الشأن تم إعداد دراسة لرفع تعريفة المياه بما يحقق إسترداد التكلفة الفعلية للتشغيل والصيانة .

٣/٣ تقليل التلوث الحضرى

يعتبر إدخال البعد البيئى فى سياسات التنمية والخطط والبرامج القومية هدفا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المتواصلة وخفض مستوى التلوث فى المجتمعات الحضرية ويتحقق هذا الهدف من خلال :

- التحكم فى مصادر ونسب التلوث للحفاظ على الصحة العامة .
- حماية الموارد الطبيعية وإدارتها فى إطار التنمية المتواصلة .

وتنتهج مصر سياسات بيئية من أجل تحقيق هذه الأهداف ويمكن إيجازها كما يلى :

- تعميق مفاهيم المشاركة والتنسيق والعمل التعاونى بين مختلف فئات المجتمع على المستوى القومى .
- المشاركة الفعالة على المستوى الثنائى والإقليمى والدولى فى مجال البيئة .
- تطبيق أحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية .
- دعم نظم الإدارة البيئية المستدامة .
- تطوير السياسات البيئية وإعداد الإرشادات الخاصة بالمعايير البيئية للاستثمار فى مجال التنمية .
- تنمية وتطوير المحميات الطبيعية وحماية التنوع البيلوجى .
- دعم القدرات المؤسسية بالأجهزة المركزية والمحلية المعنية بشئون البيئة .

وفى إطار هذه السياسات البيئية وضعت خطة عمل عام ١٩٩٢ وتم البدء فى تنفيذها بصدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وبدأت تحقق تلك الخطة أهدافها من خلال بعض البرامج كما يلى :

- برنامج حماية نهر النيل بتوفيق أوضاع المنشآت الصناعية التى تلقى الصرف الصناعى بمياه النيل .
- برنامج المدن الصناعية الجديدة الصديقة للبيئة والذى بدأ فى عام ١٩٩٨ فى مدن العاشر من رمضان ، برج العرب ، ٦ أكتوبر ، السادات ، العبور ، وذلك لإعلان أول مدينة صناعية صديقة للبيئة خلال عام ٢٠٠٠ .
- البرنامج العاجل لرفع التراكمات والبرنامج المتكامل لإدارة المخلفات الصلبة فى محافظات الأولوية : القاهرة ، الجيزة ، الغربية ، القليوبية ، البحر الأحمر ، جنوب سيناء ، الأقصر ، أسوان .
- برنامج رصد وتقييم الأوضاع البيئية بمصانع الأسمنت .
- برنامج تحسين نوعية هواء القاهرة الكبرى حيث تم إنشاء شبكة رصد مكونة من ٣٦ محطة لقياس الجسيمات العالقة وتركيزات الرصاص .
- برنامج توفيق أوضاع مصانع الطوب الطفلى .
- برنامج التعليم والتدريب والإعلام البيئى .
- البرنامج القومى للتشجير وزيادة المسطحات الخضراء .
- برنامج نقل التكنولوجيا النظيفة صديقة البيئة وخاصة فى مجال المواصلات واستخدام الغاز الطبيعى كوقود .

(*) سعر المتر المكعب من المياه بالقاهرة للاستهلاك المنزلى ١٦ قرش ، وفى باقى المحافظات من ٢٣ : ٥٠ قرش .

٤/٣ منع الكوارث وإعادة بناء مستوطنات

تعتبر المناطق المعرضة للخطر بسبب الكوارث مناطق غير آمنه للعمران وتتعرض مصر لبعض الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والسيول ، وكوارث من صنع الإنسان : مثل المخاطر البيئية الناتجة عن النفايات الخطرة ومناطق الألغام المتخلفة عن الحروب والحرائق المدمرة وتلوث الشواطئ من السفن .

وتهتم الحكومة المصرية بإتباع نظام خاص لمجابهة الكوارث فى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : توفير قواعد البيانات اللازمة لإختيار المواقع الآمنة غير المعرضة للمخاطر :

تحتاج المشروعات القومية إلى توافر قاعدة بيانات متكاملة ومتطورة بالإضافة إلى الخرائط الرقمية المختلفة التى يتم الحصول عليها باستخدام أحدث تكنولوجيات الإستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية حتى يتمكن متخذو القرار من وضع الإستراتيجيات الواضحة وبرامج التنفيذ الدقيقة .

الاتجاه الثانى : اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع حدوث الكارثة أو التنبؤ بها لتفادى الأضرار الناجمة عنها :

أ - **بالنسبة للسيول** : تؤكد الدولة على الإستعانة بنظم التنبؤ المبكر فى المناطق شديدة الخطورة وحظر وتجريم إنشاء مبانى ثابتة على مسارات السيول مع إعطاء أولوية فى وضع وتنفيذ خطة الحماية المناسبة من هذه الأخطار سواء بإنشاء السدود وخطة لإستكمال إنشاء الكبارى والسحارات فى المواقع غير الآمنة .

ب - **بالنسبة للزلازل** : تقوم الدولة بإستكمال وتحديث المسح الجغرافى ودراسات النشاط الزلزلى لتحديد الأماكن المعرضة للزلزال لمراعاة ذلك عند إختيار مواقع المنشآت الهامة والتجمعات السكنية الجديدة حيث تم بالفعل الإنتهاء من إنشاء الشبكة القومية لرصد الزلازل وأصدار الكود المصرى الذى يحدد الإشتراطات الإنشائية للمبانى لمقاومة أخطار الزلازل .

ج - **مقاومة الحرائق** : تهتم الدولة بمراعاة كافة الإشتراطات اللازمة للحد من مخاطر الحرائق ويتحدد ذلك بداية من خلال تنظيم إستعمالات الأراضى وعدم تداخل الإستعمالات الخطرة مع المناطق السكنية ، وتأمين مسارات خطوط شبكات الغاز الطبيعى والتأكيد على وجود شبكات مكافحة الحريق وتوزيع أجهزة الإنذار أو وسائل الإطفاء أو منع التدخين فى الفراغات المغلقة وغيرها ، كما صدر مؤخرا الكود المصرى لأسس التصميم وإشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من الحريق وهو ملزم لجميع المنشآت بأنواعها .

الاتجاه الثالث : مواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث بعد حدوثها :

تتخذ الحكومة المصرية بعض الإجراءات لإعادة أعمال المستوطنات بعد حدوث الكارثة ، ويتعاون فيها هيئات الدولة المختلفة مثل وزارات الإسكان والدفاع المدنى مع الجمعيات الأهلية ووزارة الصحة . ومن أهم هذه الإجراءات :

توفير المأوى العاجل والخدمات للسكان المتضررين .

إعادة تخطيط المناطق التى تتعرض للضرر (زلزال أكتوبر ١٩٩٢ حيث أعيد تخطيط قريتى جرزة وغمازة بمحافظة الجيزة وسيول نوفمبر ١٩٩٤ بجنوب مصر حيث تم إنشاء قرى بديلة عن تلك التى أضيرت من السيول) .

دراسات للبدء فى تطهير مناطق حقول الألغام مثل المنطقة الواقعة فى الساحل الشمالى الغربى عند العلمين وكذلك بعض المناطق المطلة على ساحل البحر الأحمر عند العين السخنة والزعفرانة .

تذليل العقبات التى تواجه شركات التأمين على المنشآت أو الأفراد لضمان سلامة المواطنين من الكوارث .

٥/٣ تعزيز شبكات النقل الفعالة والسليمة بيئيا

تعتبر شبكات النقل (الطرق - السكك الحديدية - الموانئ - المطارات) من العناصر الأساسية للتنمية لما تحققه من ربط بين المدن أو بين المناطق المختلفة داخل المدينة وتعمل على تيسير حركة المواطنين إلى مواقع الإنتاج والعمل والخدمات . وفى الخطة الخمسية الحالية ١٩٩٧/٢٠٠٢ للدولة يبلغ الإجمالى المخصص لتنفيذ المشروعات فى مجال النقل ٤٣,١ مليار جنيه تمثل ١١% من إجمالى الإستثمار القومى ، ولقد تم فى العام الأول لهذه الخطة ٩٨/٩٧ تنفيذ مشروعات بلغ إجمالى قيمتها ٧,٤ مليار جنيه .

وفى إطار السياسة العامة لتعزيز تدفق الإستثمارات ورفع مستوى الخدمة عن طريق فتح آفاق جديدة غير نمطية للإستثمار لتخفيف الأعباء المالية التى تقع على كاهل الدولة ، فقد تم طرح مشروعات إنشاء وإستثمار عدد من الطرق الحرة والسريعة على المستثمرين والمؤسسات المالية للمصريين والأجانب لتمويلها وتنفيذها بنظام (BOOT) وسوف تسهم شبكة الطرق الإستثمارية فى إنشاء محاور تنمية تساعد على تخفيض الكثافة السكانية فى وادى النيل وتوفير فرص عمالة جديدة بالمشروعات الاستثمارية .

وفى إطار تعزيز شبكة نقل سليمة بيئيا ، بهدف تقليل زمن الرحلات داخل المدن وتأمين سلامة المرور بها ، مع الحد من أخطار عوادم وسائل النقل ، فقد تم اتخاذ بعض الاجراءات من أهمها :

بالنسبة لتقليل زمن الرحلات والحد من الإختناقات المرورية :

- إنشاء شبكة من الطرق الدائرية والمحاور الشريانية بالمدن الرئيسية مثل الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى ومحور ٢٦ يوليو الذى يربط وسط المدينة بالتجمعات الجديدة غرب القاهرة .
- إنشاء الكبارى والأنفاق لتخفيف شدة الإزدحام مثل كوبرى ٦ أكتوبر ونفق الأزهر بالقاهرة .
- دراسة ربط التجمعات الجديدة حول القاهرة الكبرى العاصمة بوسائل نقل سريعة وآمنة .

بالنسبة لتأمين سلامة المرور :

- تنفيذ برنامج تأمين سلامة المرور عن طريق تكثيف العلامات الإرشادية والتحذيرية والعواكس المضيئة.
- الحد من التقاطعات العمودية على الطرق .
- إلغاء تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديدية بإنشاء الكبارى العلوية .
- زراعة الجزر الوسطى بالطرق لمنع تأثير الإضاءة فى الاتجاه العكسى .

بالنسبة لاستخدام الطاقة غير الملوثة والحد من أخطار عوادم وسائل النقل :

- إنشاء نظام لفحص عادم السيارات تطبيقا لأحكام قانون البيئة وقانون المرور (تم البدء فى التنفيذ فى نطاق محافظة القاهرة ، وهناك خطة لإستكماله فى باقى محافظات الجمهورية) .
- استخدام الغاز الطبيعى المضغوط كوقود للسيارات والموتوسكلات .
- إنشاء شبكة للنقل السريع (مترو الأنفاق) وهى وسيلة تستخدم الكهرباء كقوة محركة بدلا من البترول .

٤/ التنمية الاقتصادية

شهد الاقتصاد المصري تطورات جذرية فى العقدين الأخيرين فى إطار برنامج للاصلاح الاقتصادي ، حيث نما الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٤,٩% سنويا خلال تلك الفترة ،ونحو ٦% خلال السنة الأخيرة منها ، والاستهلاك النهائي بشقيه العائلى والحكومى محققا نسبة ٤,٦% سنويا خلال الفترة ، أى أكثر من ضعف نمو السكان ، وعجز الموازنة العامة الذى أنخفض الى اقل من ١% ، ونسبة التضخم التى هبطت من أكثر من ٢١% عام ٩٢/٩١ إلى اقل من ٤% عام ١٩٩٩/٩٨ ،وسعر الفائدة الذى تراجع الى نحو ٩% وكذلك استقرار سعر الصرف للجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ، وتوافر الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى الذى يبلغ نحو ٢٠,٢ مليار دولار ، وإن كان انخفض فى الوقت الحالى إلى حوالى ١٥,٥ مليار دولار ، وانخفاض خدمة الدين الخارجي سنويا من ٢,٣% إلى ١,٥ مليار دولار خلال سنوات ١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٨/٩٧ .

ومن جهة أخرى ، نما دور القطاع الخاص حيث ساهم بنحو ٦٥% من حجم الإستثمار الكلى مقابل اقل من نحو ٢٠% قبل عام ١٩٨٢/٨١ ، كما ساهم بنحو ٧٣% من حجم الناتج المحلى الإجمالي مقابل نحو ٥٣% فى بداية الفترة (عام ١٩٨٢/٨١) . وفى إطار المتغيرات الاقتصادية التى حدثت فى العقدين الأخيرين ، فقد اتجهت الدولة إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كأساس للتنمية الاقتصادية .

وتقوم الشركة بإصدار الضمانات للبنوك لتغطية ٥٠% من قيمة قروضها للمنشآت الصغيرة نظير ١% من قيمة المبلغ الواجب التحصيل ، حيث بلغت جملة الضمانات من الشركة ٤٢٦ مليون جنيه تغطى ٨٧٤٥قرضاً بلغت قيمتها ٩٧٣ مليون جنيه بمتوسط قيمة القرض ٥٢٨٢٠ جنيه (بيانات أكتوبر ١٩٩٧ .

٢/١/٤ مشاركة المرأة فى التنمية الاقتصادية وإنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة

لاشك أن مشاركة المرآة فى التنمية الاقتصادية ودورها فى إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بحاجة لمزيد من الدعم فى الدول النامية ويوضح جدول (٣/٤) حجم مشاركة المرأة فى العمل .

٣/١/٤ العمالة (الرسمية وغير الرسمية) والبطالة

١/٣/١/٤ قوة العمل

بلغت قوة العمل عام ١٩٩٨/١٩٩٩ نحو ١٨,٣٣٠ مليون نسمة منها ١٥,٣٩٨ مليون من الذكور ، ٢,٩٣٢ مليون من الإناث وبذلك تبلغ الأهمية النسبية للإناث فى قوة العمل ١٦,٠٢% .

ومن المقرر أن تبلغ قوة العمل خلال العام الحالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ نحو ١٨,٨٠٨ مليون نسمة منها ١٥,٧٢٧ مليون من الذكور ، ٣,٠٨١ مليون من الإناث وبذلك ترتفع الأهمية النسبية للإناث ٥,٠٧% وهذا يوضح الإستمرار فى التحسن فى التركيب النوعى لقوة العمل .

ويعتبر التوسع فى التعليم بالنسبة للإناث عاملا هاما للدخول فى قوة العمل ، كما أن القوانين التى تتناول تشغيل النساء فى مصر تساعد المرأة على التوفيق بين مسئولياتها نحو الأسرة وبين العمل .

ومن المقرر أن ترتفع نسبة قوة العمل إلى عدد السكان من ٢٩,٥٤% عام ١٩٩٨ /١٩٩٩ إلى ٢٩,٧٤% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ وأن ينخفض عبء الإعالة الاقتصادية من ٢٣٨,٥٨% إلى نحو ٢٣٦,٢١% نتيجة للجهود التى تبذل لمواجهة الزيادة السكانية وأيضا لزيادة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادي .

٢/٣/١/٤ العمالة غير الرسمية

يقوم القطاع غير الرسمى بدور هام كمستوعب للعمالة وكمصدر لعدد كبير من السلع والخدمات ، ويعرف بأنه أى منشأة تعمل بدون الحصول على موافقة الجهات الرسمية المطبقة لقواعد وقوانين تنظيم العمل .

أهم مؤشرات العمالة غير الرسمية :

- أكثر من نصف قوة العمل فى الفئة من ١٨ - ٦٤ سنة تعمل فى القطاع غير الرسمى ، وزادت نسبة العمالة التى يزيد سنها عن ١٨ سنة بنسبة ٣% .
- يسود الذكور سوق العمل غير الرسمى .
- تشكل العمالة النسائية غير الرسمية ١٣,٣% عام ١٩٩٨ وزادت بنسبة ٢% عن عام ١٩٩٠ .
- انخفضت نسبة الأمية من ٥٢,٥% عام ١٩٩٠ إلى ٣٥,٩% عام ١٩٩٨ ، وزادت نسبة الحاصلين على تعليم متوسط بنحو ٨% ، كما زادت نسبة الحاصلين على مؤهل عالى من ٤,١٣% إلى ٥,٥٢% خلال نفس الفترة ويوفر سوق العمل غير الرسمى فرص عمل بنسبة أكبر لخريجات الجامعة نظرا لصعوبة الحصول على عمل فى القطاع الرسمى .
- بالنسبة للعمالة النسائية فى هذه القطاعات الاقتصادية تتركز هذه العمالة فى عدد محدود من القطاعات وهى قطاعات الخدمات (٣٢,٨٥%) والزراعة (٢٤,٣%) وهو ما يشير إلى أن العمالة من الذكور تتمتع بقدر أكبر فى الحصول على فرص عمل فى مختلف القطاعات .

٣/٣/١/٤ البطالة

بذلت الدولة جهودا كبيرة خلال الفترة من (١٩٩٩/٨٢) للحد من مشكلة البطالة حيث أتاحة ٥٢١ ألف فرصة عمل جديدة فى السنة الأخيرة وحدها مقابل زيادة فى قوة العمل فى نفس السنة قدرها ٤٨٣ ألف نسمة مما يعنى السحب من رصيد البطالة .

تنتهج الحكومة المصرية سياسة ترتكز على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وفيما يلى بعض المؤشرات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر .

- تمثل المنشآت التى يصل حجم العمالة فيها إلى ٤٩ عامل حوالى ٩٩% من إجمالى عدد المنشآت الاقتصادية خارج القطاع الزراعى (جدول ١/٤) ، كما أنها تسهم بحوالى ٨٠% من إجمالى القيمة المضافة التى يحققها القطاع الخاص ، وتوفر هذه المنشآت فرص عمل لأكثر من ثلث القوة العاملة (جدول ٢/٤) .

١/١/٤ الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة

هناك العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية التى تقدم خدماتها لهذه المشروعات ، منها :

- **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية** : تضم إدارة تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتهدف إلى تنمية المهارات البشرية والتنظيمية بهذه المنشآت ، وتعمل على إنشاء قاعدة بيانات للمساعدة فى صنع السياسات الخاصة بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- **الصندوق الاجتماعي للتنمية** : يهدف الصندوق الاجتماعي إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكى تساهم فى حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب ، وتعميق فكر العمل الحر لديهم ، وتوفير التدريب والدعم الفنى للمشروعات الصغيرة ، وقد كان لبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل للشباب أثر إيجابى فى تحقيق هذا الهدف ، كذلك يساهم فى علاج الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي ، وقد تم صرف مبلغ ٤١١ مليون دولار لرأس المال العامل والمستثمر لمساعدة حوالى ٧٠ ألف منشأة صغيرة (بمتوسط ١٧ ألف جنيه مصرى للقرض) مما أدى إلى توفير ٢١٠ ألف فرصة عمل دائمة ، ٧٠ ألف فرصة عمل مؤقتة ، وتملك المرأة ٢٦% من المشروعات التى تم تنفيذها . وسوف يولى الصندوق إعطاء أولوية للمرأة فى المشاريع القادمة.
- **وزارة الصناعة** : توفر وزارة الصناعة برامج متعددة لإعداد المستثمرين من الشباب ، وتقديم المعونة الفنية لهم، كما تعمل على إعداد برامج لتطوير التجمعات الصناعية . وتشمل شبكة من المراكز التكنولوجية وشركات الخدمات الهندسية فى مجالات تصميم المنتجات واقامة شبكة للمعلومات الصناعية والإرشاد الصناعى وتطبيق النظام الوطنى للجودة .
- **وزارة التنمية المحلية** : وتقوم من خلال الاتحاد التعاونى الإنتاجى الذى أنشئ عام ١٩٧٥ بدعم وتطوير الصناعات الحرفية ومنظمات التعاون الإنتاجى ، وتسهم فى توفير القروض الميسرة ، والتدريب والمعونة الفنية اللازمة للمشروعات الاقتصادية الحرفية والصغيرة والتعاونية لإتاحة فرص عمل للشباب وللمرأة والفئات الأكثر احتياجا . وتقوم أيضا بالعمل على تسويق المنتجات محليا وخارجيا بإقامة سلسلة مجمعات تعاونية داخلية وإقامة المعارض خارجيا . وبلغ حجم نشاط الاتحاد التعاونى الإنتاجى خلال عام ١٩٩٨ أكثر من ٧٣٠ مليون جنيه .
- **البنك الوطنى للتنمية** : بدأ البنك تجربته الناجحة عام ١٩٩٢ بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لبرنامج المشروعات الريفية الصغيرة ، وذلك من خلال ٤ فروع فى محافظتى الشرقية ودمياط وبتمويل من هيئة المعونة الكندية . ثم قام البنك بالدخول فى الاتفاقيات مع اليونيسيف وهيئة المعونة الكندية ومؤسسة فورد لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ووفقا لبيانات عام ١٩٩٧ فقد استطاع البنك أن يقدم حوالى ١٧٢ ألف فرصة عمل باستثمارات ٣٨٠ مليون جنيه لعدد ٦٤,٢ ألف عميل .
- **شركة ضمان مخاطر الإئتمان** : شركة مساهمة تتبع القطاع الخاص ، تأسست عام ١٩٨٩ من ٩ بنوك تجارية وشركة تأمين ، وتضم برنامجين رئيسيين هما :
  - برنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
  - مشروع استرداد تكلفة الرعاية الصحية .

ومن المستهدف فى خطة عام ٢٠٠٠/٩٩ إمتصاص جزء من البطالة حيث ستبلغ قوة العمل نحو ١٨,٨مليون فرصة ويصل عدد المشتغلين فى نفس العام حوالى ١٧,٤ مليون مشتغل ، وعليه سينخفض عدد المتعطلين إلى نحو ١,٤٠٨ مليون متعطل بنسبة تقدر بنحو ٧,٥% من قوة العمل مقابل ١,٤٤٥ مليون متعطل عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة ٧,٩% من قوة العمل ، وهناك عدة عوامل كان لها دورا كبيرا وبارزا فى مواجهة البطالة تتمثل فيما يلى :

- التوسع فى إقامة المشروعات الصغيرة ، صناعية وريفية ، لأصحاب المدخرات الصغيرة .
- التوسع فى استصلاح الأراضى وتوزيعها خاصة للشباب .
- التوسع فى إنشاء المناطق الصناعية الجديدة لتغطى كافة مناطق الجمهورية .
- التوسع فى برامج الأسر المنتجة ودورها فى توفير فرص العمل والسحب من رصيد البطالة .
- تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق" والذى يهدف للإرتقاء بمستوى ونوعية الحياة الريفية ولتقترب من مستوى الحياة بالمدينة .

وتجدر الإشارة إلى دور الصندوق الاجتماعى فى توفير فرص عمل للشباب من خلال المشروعات التى يقوم بتمويلها، ودعم المشروعات الصغيرة المولدة لفرص العمل ، والتى تبلغ فى عام ١٩٩٩/٩٨ نحو ١٥٤,١ ألف فرصة عمل جديدة منها ٩٨,٦ ألف فرصة عمل دائمة ، ٥٥,٥ ألف فرصة عمل مؤقتة ، ومن المقدر أن تصل فرص العمل الجديدة التى يوفرها الصندوق الاجتماعى خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى ١٨٠,٨ ألف فرصة عمل منها ١١٩,٨ ألف فرصة عمل دائمة ، ٦١ ألف فرصة عمل مؤقتة .

٢/٤ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق فرص العمل المنتج

تبنت الدولة منذ السبعينات سياسة الاقتصاد الحر التى يؤدى فيها النشاط الخاص الدور المحورى لتحقيق التنمية المستهدفة ، وتوفير فرص عمل منتجة جديدة لتشغيل الطاقات البشرية التى تدخل سوق العمل سنويا . كما قامت الحكومة بتوفير مقومات المناخ الإستثمارى المناسب بإصدار قوانين تنظيم أوضاع الإستثمار ومنح الحوافز والضمانات لجذب استثمارات القطاع الخاص والوطنى والعربى والأجنبى ويظل الدور الهام للدولة قائما للمحافظة على عوامل الإستقرار المالى والنقدى وبما يحقق التوازن الاقتصادى والاجتماعى ، واستكمال المشروعات الاستراتيجية والبنية الأساسية التى لا تجذب القطاع الخاص كليا أو جزئيا .

ونظرا لما يتمتع به السوق المصرى من استقرار فى المؤشرات المالية والنقدية ومعدل الأداء الاقتصادى بشكل عام ، والتى تشكل عنصرا رئيسيا لجذب الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبى ، فقد بلغت التدفقات الرأسمالية المباشرة خلال عام ١٩٩٨ نحو ١٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩ مليار جنيه عام ١٩٩٧ ، وبزيادة يبلغ معدلها ١١,١% هذا وقد تم إنشاء عدد ١٩٦٩ شركة خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، منها ١٢٨٤ شركة مساهمة ، تبلغ رؤوس أموالها نحو ٦,٤ مليار جنيه ، ٦٨٥ شركة ذات مسئولية محدودة رؤوس أموالها نحو ٩٧ مليون جنيه ، هذا بخلاف الزيادة فى رؤوس أموال بعض الشركات القائمة من نحو ٢,٦مليار جنيه إلى نحو ٦,١ مليار جنيه ، أى بزيادة ٣,٥ مليار جنيه منها زيادة نحو ٣,٢ مليار جنيه فى رؤوس أموال ٢٤٠ شركة مساهمة ، ونحو ٠,٤ مليار جنيه زيادة فى رؤوس أموال ١١٠ شركة ذات مسئولية محدودة .

١/٢/٤ برنامج الخصخصة

اتجهت الدولة إلى الخصخصة كحافز للتطوير ولزيادة الكفاءة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفى ذات الوقت لإتاحة الفرصة للقطاع لخاص – أفراد وشركات – لأن يشارك بإيجابيه فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد توسع برنامج الخصخصة ليشمل قطاعات البنية الأساسية مانحا القطاع الخاص دور رائد فيها ، ومشاركته فى المشروعات القومية الكبرى ، مثل تنمية الموانئ وخدماتها والاتصالات والطاقة الكهرباء ، وأيضا مشروع تنمية جنوب الوادى "توشكى" .

ونظرا لأن الخصخصة تعد من أصعب مراحل الاصلاح الاقتصادى وأطولها من حيث الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها وجنى ثمارها ، إلا أنها لم تكن لتحقق هذا النجاح خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى الآن فى ظل المناخ الاقتصادي والديموقراطي السليم الذى يوفر لها كافة مقومات التقدم .

٢/٢/٤ نظام B.O.T

اتجهت مصر فى العقد الأخير إلى الأخذ بنظام B.O.T بعد الاتجاه لآليات السوق ، وقد ساندت الحكومة هذا النظام أعطته ضمانات وحوافز للإستثمار ، ودخلت مشاريع عديدة فى مصر فى حيز التنفيذ مختلف القطاعات .

فى قطاع الكهرباء : تم طرح مشروعين لشركتين (أمريكية وفرنسية) لإسناد عقدين إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء ، كما تضمن البرنامج : ٢ محطة تعمل بالوقود ، ١ محطة تدار بالرياح ، ١ محطة تدار بقوة الماء

فى قطاع النقل : قدمت وزارة النقل عدة عروض لإنشاء العديد من الطرق السريعة المدرجة بالخطة ، ومن بينها طريق يربط الإسكندرية بالفيوم ، كما قامت وزارة النقل بطرح عدة مشروعات هى : محطة حاويات فى ميناء السويس ، مرسى يخوت فى شرم الشخ ، نفق جنوب بور سعيد يمر تحت قناة السويس ، إنشاء عدة مطارات حيث تم إسناد مطار مرسى علم إلى شركة كويتية ، ومطار الفرافرة إلى شركة ألمانية .

فى قطاع الإسكان والمرافق : تم طرح ٦ مشروعات لتوفير مياه الشرب ومشروعين لخطوط المياه ، ٧ مشروعات لتنقية مياه الصرف الصحى .

فى قطاع المجتمعات العمرانية الجديدة : تعتبر مشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هى المجالات الملائمة لنظام B.O.T لتوافر العديد من مشروعات محطات المياه والصرف الصحى والكهرباء والشبكات المصاحبة ، هذا إلى جانب توافر إمكانية مشاركة القاطنين بأنفسهم فى الإنشاء والإدارة من خلال مجالس أمناء المدن ، مع توافر رؤوس الأموال التى يمكنها القيام بمثل هذه المشروعات من خلال مستثمرى هذه المدن ، أو جمعيات المستثمرين .

٥/ الإدارة المحلية الجيدة

يعيش حوالى ٤٣ % من سكان جمهورية مصر العربية بالمناطق الحضرية. لذا تسعي الدولة جاهدة فى الارتقاء بالريف المصري وتنمية المناطق الحضرية من خلال إدارة جيدة تعتمد علي القرارات التشاركية المبنية علي مبادئ المشاركة والمساءلة والمساواة والعدالة والشفافية لتحقيق إستراتيجيات التمكين وبناء القدرات وتنمية المؤسسات اللازمة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

٥/١ تعزيز اللامركزية وتقوية السلطات المحلية

٥/١/١ الهياكل الإدارية والمؤسسية والعمرانية

مر نظام الحكم المحلي والإدارة المحلية بعدة مراحل فرضتها ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة بدءا من صدور قانون إنشاء مجالس المديريات عام ١٩٣٤ كأول محاولة لتطبيق اللامركزية في إدارة مؤسسات الخدمات . وتلي ذلك قيام الوزارات المختصة بتنفيذ سياستها كل علي حده علي المستوي المحلي . ومنذ عام ١٩٥٢ صدرت القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية الخاصة بالإدارة المحلية . وفي عام ١٩٦٠ بدأ نظام الإدارة المحلية بتطبيق القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ثم القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ , وقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ , والقرارين الجمهوريين ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٥ لسنة ١٩٧٩ , والقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ , والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ . ووفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تتولي وحدات الحكم المحلي (وهي المحافظات – المراكز – المدن – الأحياء – القري) إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في نطاق إختصاصاها وفي حدود السياسة العامة للدولة ومباشرة

جميع الإختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضي القوانين واللوائح المعمول بها (فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقا قوميا) وقد تم تعديل نظام الحكم المحلي إلي نظام الإدارة المحلية بموجب القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ الذي يتناول التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية وإختصاصات كل من المجالس الشعبية والتنفيذية في جميع مستويات الوحدات المحلية ، كما يتناول القانون الموارد المالية للوحدات المحلية وكيفية إعداد خطط التنمية الخمسية والسنوية (جاري الآن تعديل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) .

هذا وتنقسم مصر إداريا إلى ٢٦ محافظة بالإضافة إلى المجلس الأعلى لمدينة الأقصر وتضم ١٧٧ مركزا إداريا وعدد ٢١٣ مدينة وعدد القري ٤٤٢٢ قرية , بخلاف النجوع والعزب الصغيرة والتي تبلغ حوالي ٢٦٠٢٢ ، وقد بلغ عدد المجالس القروية ٨٠٨ مجلس قروى .

٢/١/٥ إختصاصات وزارة التنمية المحلية :

تتركز إختصاصات ومسئوليات وزارة التنمية المحلية فى التنسيق بين المجتمعات المحلية ووحدات الإدارة المحلية في جميع محافظات مصر للإرتقاء بمستوي الخدمات في القري والنجوع والأحياء الفقيرة بصفة أساسية ، وإقتراح التشريعات واللوائح اللازمة لدفع عجلة التنمية المحلية والتعاون الانتاجي .

وتهدف وزارة التنمية المحلية إلى النهوض بالقرية المصرية لإحداث نقلة نوعية فى حياة الريف المصرى لسد الفجوة الحضارية بين القرية والمدينة وليحظى الريف بنصيبه العادل من البنية الأساسية والخدمات ويصبح قاعدة إنتاج اقتصادية بأسلوب يعتمد على المشاركة الشعبية ، مثلما الحال بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" .

وقد أدرجت الحكومة فى العام الأخير من الخطة الخمسية الماضية ٩٢ – ١٩٩٧ مشروعا خاصا للصرف الصحى للرى بدأ من خلاله تنفيذ (٢٤) مشروعا متكاملا للصرف الصحى ، وتكرر إدراج نفس المشروع فى الخطة الخمسية ٩٧ – ٢٠٠٢ ، حيث يجرى هذا العام تنفيذ عدد (٢٣) مشروعا .

٣/١/٥ الاتجاة نحو نظام اللامركزية

تهدف اللامركزية إلى الحد من دور السلطات المركزية في إدارة الأقاليم ، وإعطاء السلطات المحلية سلطات أوسع في تسيير أمورها وقدرا أكبر من المرونة وحرية الحركة بهدف تمكينها من ممارسة سلطاتها ، كما تؤكد اللامركزية على أهمية المشاركة الشعبية في إنجاح خطط التنمية .

وفى إطار ذلك ، فقد إنتهجت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – من خلال الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – إنشاء مراكز تخطيط عمرانى إقليمية فى ستة أقاليم من السبعة التى تنقسم إليها الجمهورية ، وفى إطار تحقيق مبدأ مشاركة المحليات والقطاع الخاص والأهلى فى مشروعات التنمية ، فقد تحقق ذلك فى مشروع تنمية المستوطنات البشرية بجنوب مصر من خلال الندوات والإجتماعات الميدانية بمدينة الفرافرة بمحافظة الوادى الجديد .

وفى مجال المياه والصرف الصحى فقد تم إنشاء عدد سبعة هيئات إقتصادية لمياة الشرب والصرف الصحى فى سبعة محافظات (الدقهليه ، الغربية ، الشرقية ، بنى سويف ، المنيا ، الفيوم ، أسوان) ، بحيث تكون تبعيتها للسلطة المحلية ، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث شركات مياه مماثلة بمحافظات (البحيرة ، كفر الشيخ ، دمياط) .

٤/١/٥ التنمية المؤسسية وبناء وتطوير القدرات

التنمية المؤسسية : حظي مفهوم التنمية المؤسسية داخل مصر بإهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بهدف تحقيق الإستدامة للمشروعات التنموية ، وتشتمل إدارة المشروعات التنموية الفعالة علي عنصرين :- الأول تكوين صلات وقنوات إتصال فيما بين الجهات الرئيسية المشاركة ، أما العنصر الثاني فهو التحديد الواضح لأدوار ومسئوليات كل من الجهات الرئيسية المشاركة في المشروع ، لتحسين الآداء وتطويره ومواكبه الأساليب التكنولوجية المتطورة وذلك بتنظيم برامج تدريبية على كافة المستويات ، كما يساهم القطاع الخاص أيضا فى هذه البرامج .

بناء وتطوير القدرات : تعد ندرة الأفراد المدربين والمؤهلين بدرجة كافية من التحديات التي تواجه القائمين علي التخطيط وإدارة المستوطنات البشرية ، وقد ركزت الدولة جهودها في التعليم والتدريب قبل وأثناء العمل مع توسيع نطاق الموضوعات التي يتناولها التعليم والتدريب الخاصين بإدارة المستوطنات لتشمل الموضوعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية ، حيث يوجد الآن العديد من المبادرات والمداخل نذكر منها :

- دمج التدريب مع مبادئ حل المشكلات والبحوث وإنتاج خامات التدريب ٠
- التحرك من مجرد المعرفة إلي مهارات الممارسة وتطوير ودعم الرؤية .
- التحول من التعليم والتدريب داخل الفصول إلي التعليم من خلال العمل والتعليم النجريبي .
- زيادة عدد مؤسسات دعم التدريب .

وفى هذا وعلى مستوى المحليات فقد تطور عدد مراكز التدريب المهنى بمحافظات مصر من ٨٧٣ مركزا عام ١٩٩٥ إلي ١١٢٦ مركز عام ١٩٩٧ وعدد ١١٩٧ مركزا عام ١٩٩٩ ، وتطور عدد المتدربين من ٦١٢٣٠ متدربا عام ١٩٩٧ إلى عدد ٦٥٤٤٢ متدربا عام ١٩٩٩ ، كما وصل عدد مراكز تدريب علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات عام ١٩٩٩ إلى ٧٦ مركزا قام بتدريب ١٢٣٨٢٠ متدربا (*) ، أما مراكز ووحدات المعلومات ودعم إتخاذ القرار فقد وصل عددهم إلى ٢٤٩٠ مركزا ووحدة معلومات عام ١٩٩٩ (جدول رقم ١/٥) ٠

كما يقوم مركز التنمية المتواصلة للتدريب وبناء القدرات بالإسماعيلية بتنظيم عدة برامج تدريبية تستهدف كافة القيادات وأعضاء الأجهزة والإدارات المحلية التنفيذية والمؤسسات غير الحكومية والجمعيات الأهلية من داخل محافظة الإسماعيلية والمحافظات الأخري ومن الدول العربية ومن هذه البرامج :

- برنامج رفع الكفاءة وبناء القدرات للقيادة المحلية : ويتم فيه التدريب علي أدوار (المنسق، الإتصال، المفاوض، المراقب، القائد، بناة المؤسسات، صاحب النفوذ، صانع السياسة، صانع القرار، المسئول المالي، التأهيل ٠
- برنامج التخطيط والإدارة البيئية : يقوم علي مفهوم إدارة التخطيط البيئي، التخطيط بالمشاركة، تحديد الموضوعات، ترتيب الأولويات، تنسيق الإستراتيجيات، خطط الأعمال ، إعداد البرامج والمشروعات، بناء القدرات الإدارية، تمويل المشروع .
- برنامج المرأة والتنمية (المسح الميداني للمناطق العشوائية) : يتم تدريب المرأة علي كيفية إجراء المسح الميداني للمناطق العشوائية من حيث أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية وكيفية تطوير دورها بغية المشاركة في عملية التطوير البيئي .
- برنامج ضبط النمو العمراني : يتم التدريب من خلال أسلوب التمرينات الجماعية علي أساسيات التخطيط الحضري وسياسة الأراضي وأدواتها ودلائل لخدمة المستثمرين وسبل إجراءات تخصيص الإراضي وكيفية إجراء تقييم عام لوقف البناء والنمو العمراني للقري .
- برنامج التدريب في مجال النوع gender : يركز البرنامج علي النوع : ماهيته، أهميته، أساس مفهوم التخطيط النوعي، الانشطة اليومية للرجل والمرأة، التحديات المبنية علي الملاحظة والإختبار، تحديات النوع، تطبيق عناصر التحليل للتخطيط النوعي .

أما على المستوى المركزى فيوجد بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية جهاز للتدريب المهني والفني والحرفي يؤدى دوره وفقا لمقتضيات حاجة العمال ومطالب خطط التنمية والتعمير بما يحقق رفع الكفاية الإنتاجية ومسايرة التطور التكنولوجي في مجال التشييد والبناء والمرافق ، كما يتيح الفرصة لتدريب الكوادر الهندسية ، وتنمية المهارات الفنية للعاملين بما يتفق وروح العصر وما وصلت إليه أحدث الأساليب العلمية .

كما تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد دورات تدريبية في مجال التخطيط العمراني للعاملين في المحليات طبقا لإتفاق التعاون المشترك بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية ، وكذلك

(*) الحصر لايشمل مراكز محافظات القاهرة والأسكندرية والجيزة

عقد الدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين بها وذلك من خلال الإتفاقية المبرمة بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخاصة بتنمية المستوطنات البشرية بجنوب مصر .

ويقوم مركز بحوث الإسكان والبناء من خلال مشروع التعاون المصرى الهولندى المشترك للتدريب بإنشاء وحدة تدريب فى مجال الإسكان والتنمية الحضرية للعاملين بالأجهزة المحلية والهيئات والإدارات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص ، وللمتخصصين من الدول العربية ، وكذا يقوم المركز بإعداد دورات تدريبية على كودات البناء وضبط الجودة وإصلاح المنشآت وصناعة مواد البناء ومواصفات بنود الأعمال .

٢/٥ تشجيع ودعم المشاركة والإلتزام المدني

تشجع الدولة المشاركة والإلتزام المدني كأحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات المحلية وذلك من خلال مشاركة المحليات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمرأة .

١/٢/٥ مشاركة المحليات

تتبنى الدولة مدخل التنمية المستدامة من خلال مشاركة المحليات، وعلى سبيل المثال ، فقد تبنت محافظة الإسماعيلية أسلوب التخطيط والإدارة بالمشاركة من خلال مشروع التنمية المتواصلة لمركز ومدينة الإسماعيلية والذى بدأ عام ١٩٩٣ بإنتهاج سياسات جديدة نحو التنمية المتواصلة ، ويهدف منهج هذا المشروع إلى تحقيق التنمية من خلال بناء وتقوية القدرة المحلية على التخطيط والتنسيق والإدارة للعمليات التنموية والبيئية على أساس إطار عام يعتمد على أسلوب المشاركة ، وكذا تقرير خطة وإستراتيجيات التنمية ، وقد تم إختيار تسعة مشروعات ذات أولوية تركز على مجالات تدهور البيئة والمناطق العشوائية وندرة المياة والصحة العامة والنمو الإقتصادى ، ونتيجة نجاح المرحلة الأولى من المشروع يجرى الآن تعميم هذا الأسلوب على باقى محافظات الجمهورية .

٢/٢/٥ مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

إهتمت الدولة بمشاركة القطاع الخاص والأهلي فى جميع مجالات التنمية ، خاصة فى مجال الإسكان. ويتضح دور المستثمرين فى مجال الإسكان من خلال جمعية المستقبل التى تتبنى مشروع إسكان المستقبل الذى يهدف إلى إنشاء ٧٠ ألف وحدة سكنية خلال ٦ سنوات بتكلفة إجمالية ١٠٠ ٢ مليون جنيه ، وتتحمل الدولة منها ١٠٠ ١ مليون جنيه، وكذا يتضح دور المستثمرين فى مشروع تنمية المستوطنات البشرية بجنوب الوادى من خلال تمويل مشروعات المرافق والبنية الإجتماعية والخدمات والتدريب للعاملين والأهالى رفعا لمستوى المعيشة وزيادة الدخل .

وفى مجال البنية الأساسية ولتخفيف العبء على ميزانية الدولة ، تم طرح عدد من المشروعات للقطاع الخاص لتنفيذها بنظام B O T فى مجال الطرق والكهرباء والإتصالات والموانئ وغيرها .

وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية ، فتتيح الدولة الفرصة للأهالى لتوفير ما تحتاجه المجتمعات المحلية من خدمات عن طريق جهودهم الذاتية ، وقد أصدرت الدولة قانونا جديد لتنظيم العمل الأهلى فى مصر بما يتناسب مع التطور الهائل الذى شهدته مصر على كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، حتى تكون نقطة إنطلاق نحو تنشيط وزيادة فاعلية هذه المنظمات لخدمة مجتمعها ، وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية التطوعية فى التسعينيات حوالى ١٤ ألف جمعية تعمل فى ثلاث عشر ميدانا تغطى كافة مجالات العمل الإجتماعى والتنمية .

٣/٢/٥ مشاركة المرأة في التنمية فى الأجهزة المحلية

منحت التشريعات فى مصر حقوقا كثيرة للمرأة وساعدتها على دفع مساهمتها وإندماجها فى عملية التنمية الشاملة، فقد نص الدستور المصرى على مساوة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، حيث منحها حق التصويت فى الإنتخابات والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية وعضوية المجالس المحلية .

وفي هذا الشأن قام مشروع التنمية المتواصلة بالإسماعيلية بالتعاون مع جمعية البيئة بمساعدة سيدات منطقة الحلوس العشوائية بمدينة الإسماعيلية بتبسيط إجراءات استخراج بطاقات شخصية في يوم واحد عن طريق تواجد المسئولين عن استخراج البطاقات الشخصية في مكان واحد ، وقد تم تعميم هذه التجربة مع باقي الجمعيات الأهلية بالمحافظة .

٣/٥ الشفافية والمساءلة وكفاءة إدارة المدن والقري

تعد الشفافية ووضوح الرؤية شرطا أساسيا لتعامل كافة الأطراف المعنية بالتخطيط والإدارة والتي تنتهج مدخل الشراكة في الإدارة الحضرية وأهمية التنسيق بين الأطراف المعنية والمساءلة لتطوير الممارسات التخطيطية لتصبح جزءا عضويا من الإدارة الحضرية للمساهمة في صنع القرار التخطيطي ٠

وفي هذا الصدد اهتمت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية اهتماما خاصا بآليات وضع وتنفيذ المخطط الإستراتيجي لتنمية المستقرات البشرية بجنوب مصر ، وذلك من خلال تكوين مجموعات عمل متخصصة يشترك فيها الجماعات المعنية بشئون التنمية بثلاث مدن (أسيوط الجديدة/الفرافرة/توشكي) كمثال لأنماط بيئية وإجتماعية مختلفة ٠

أما علي المستوي المحلي فقد أعطي قانون الإدارة المحلية للوحدات المحلية الشعبية والتنفيذية مهمة إقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقرار خطة المشاركة الواسعة بالجهود الذاتية وإعداد دورات الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسرة ، ومتابعة ومراقبة الأداء والإنجاز في إطار من المشاركة والمسئولية ، كما أعطي للمجلس الحق في إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها في حدود السياسة العامة . ويتم تشكيل عدد من اللجان داخل المجالس المحلية الشعبية تختص بدراسة بعض الموضوعات بناء علي طلبات الأحاطة أو دراسة بعض القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع المحلي ، وتقوم هذه اللجان باعداد توصيات تقدم للجهاز التنفيذي. ويبلغ عدد المجالس المحلية الشعبية علي مستوي مصر ٩٧ مجلسا يضم ٤٧٣٨٢ عضوا ، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في هذه المجالس لا تتعدي ١٠% . وفي عام ١٩٩٨ تم إنتخاب إمرأة وكيلة للبرلمان وانتخاب إمرأة وكيل للمجلس الشعبي بمحافظة الاسماعيلية وفي عام ١٩٩٩ تم انتخاب إمرأة وكيل للمجلس بمحافظة 'لاسكندرية .

١/٣/٥ كفاءة الادارة بالمحليات

تطور أداء الإدارة المحلية بشكل كبير في الآونة الأخيرة من حيث :

- تكثيف العمل الميداني للمحافظين والاتصال المباشر بالجماهير وإعطاء الأولوية لمطالب محدودى الدخل
- تنشيط دور الأقاليم الإقتصادية لتحقيق التكامل بين المحافظات فى مجالات المرافق ، الإستثمار ، التنمية الإقليمية متابعة إتجاهات الرأى العام سواء بالنسبة للأحداث العامة أو المشاكل الجماهيرية الضاغطة بالمحافظة وإتخاذ القرارات المناسبة ٠
- متابعة تنفيذ البرنامج القومى لتطوير المناطق العشوائية حيث تم تطوير ٢٥٤ منطقة وجارى تطوير ٤٣٢ منطقة
- حصر وتدقيق البيانات المتعلقة بالمناطق الصناعية بالمحافظات ، حيث بلغ إجمالى عددها ١٠٢ منطقة منهم ٢٠ منطقة أنشئت بقرار المحافظين ، ومنهم ١٥ منطقة مكتملة البنية الأساسية فى ٧ محافظات ٠
- إنشاء قاعدة بيانات للقرى لتحديد مدى تمتع كل قرية بالمرافق والخدمات الأساسية ، وتوجيه الإمكانيات نحو القرى متدنية المستوى لعمل نوع من التنمية المتوازنة فى ريف مصر ٠
- وضع قواعد جديدة لإختيار قيادات الإدارة المحلية من أهمها : القدرة على القيادة والإدارة والإلتزام ألا تستمر القيادة فى موقعها لأكثر من خمس سنوات ندب القيادة لمدة عام فإذا ثبت صلاحيتها إستمرت في موقعها ٠

وكان لتطبيق هذه الضوابط عاملا هاما فى:- الحد من إنحرافات ، تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة ، إعداد أجيال جديدة للقيادات المحلية من الصف الثانى والثالث ، التأهيل والتدريب .

٦/ التعاون الدولى

١/٦ تعزيز التعاون والشراكة الدوليين

تعطى مصر أهمية كبرى للتعاون مع دول العالم المختلفة خاصة فى ظل النظام العالمى الجديد وفى ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية . كما تعمل على تعزيز التعاون والشراكة الدوليين بما يؤدى بمردودات إيجابية على التنمية البشرية والإقتصادية والإجتماعية فى مصر .

٦/١/١ المساعدات (المنح والقروض)

تعد مصر أساسا دولة متلقية للمساعدات إلا أنها فى بعض الأحوال تقدم المساعدات لبعض الدول وبما تسمح بها ظروفها وإمكاناتها خاصة الدول الأفريقية ، كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التى تقدم مساعداتها لمصر إلى جانب بعض الدول الأخرى العربية والأوربية والأسيوية .

ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى ان مصر تلقت منحا وقروضا أبرمت عن طريق وزارة التعاون الدولى المصرية بلغت ١٤٨٢,١٦٤ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦ ، كما بلغت ٣٦٦,٤٠٣ مليون دولار أمريكى فى الفترة من ٢٠٠٠/١/١ حتى ٢٠٠٠/٤/٣٠ ، وتدخل هذه المساعدات فى مجالات عديدة إقتصادية وكذلك فى مجالات البنية الأساسية المختلفة وتحسين البيئة وتنمية الموارد البشرية .

٦/١/٢ الاتفاقات الدولية

وإشارة إلى دور مصر فى تعزيز التعاون الدولى فقد عقدت الاتفاقات مع عديد من الدول فى مختلف المجالات :

ونذكر من ذلك على سبيل المثال مجال البيئة حيث وقعت مصر على ٣٣ إتفاقية فى مجالات : تلوث الهواء والضوضاء/المحميات/المناخ/التراث الثقافى/التصحر/قانون البحار /تلوث مياه البحر بالزيوت/تلوث البحار ، كما تم التوقيع فيما بين الحكومتين المصرية والتونسية على مذكرة تفاهم حول التعاون فى مجال حماية البيئة وذلك فى عام ١٩٩٩ ، هذا وقد أولت مصر دعم وتعظيم العلاقات الخارجية للاتحاد التعاونى الإنتاجي مع المنظمات والمؤسسات الدولية والاتحادات التعاونية والحرفية فى العديد من دول العالم ، وذلك عن طريق عقد بروتوكولات التعاون المشتركة مع الاتحادات المثيلة بمختلف انحاء العالم ، سواء كان ذلك فى المجال العربى أو الأفريقى وبعض الدول الأوربية والأسيوية وأمريكا اللاتينية أو على مستوى المنظمات الدولية ، فضلا عن عدة إتفاقيات فى مجال الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واتفاقيات المناطق الحرة مع العديد من الدول العربية .

٦/١/٣ مجال المؤتمرات

عقدت مصر (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية) ثلاث مؤتمرات على المستوى الدولى ، الأول بعنوان " **التخطيط العمرانى والتنمية المستدامة للعواصم والمراكز الحضرية العربية** " عام ١٩٩٧ ، والثانى بعنوان "**الشراكة والتمكن كركائز للتنمية الحضرية المستدامة** " عام ١٩٩٨ ، والثالث بعنوان " **التوازن البيئى والتنمية الحضرية المستدامة** " عام ٢٠٠٠ كأول مؤتمر عربى تحضيرى لاسطنبول + 5 .

٦/١/٤ التدريب

يعد التدريب أحد الاهتمامات الرئيسية للدولة خاصة فى ظل تحديات التنمية التى تواجهها مصر . وفى ظل هذا الاهتمام قامت الدولة بعقد الاتفاقات مع بعض الدول لتدريب الأفراد لرفع قدراتهم وكفاءاتهم الفنية والإدارية .

وعلى سبيل المثال قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى وفى إطار الاتفاقية المبرمة فيما بينها وبين برنامج الأمم الإنمائي (تنمية المستوطنات البشرية بجنوب مصر) بعقد دورات تدريبية لرفع كفاءة العاملين بها .

كما يقوم مركز بحوث الإسكان والبناء من خلال مشروع التعون المصرى الهولندى المشترك للتدريب بعقد دورات تدريبية للمتخصصين فى مجال الإسكان والتنمية الحضرية .

٧/ المبادرات المستقبلية

٧/١المبادرات المستقبلية لتنمية المأوي

فى اطار خطة التنمية الشاملة وضعت الدولة سياسة لحل مشكلة الاسكان تضم خطط قصيرة وطويلة الاجل وضعت خطتها على اساس : تشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى بناء الوحدات السكنية بنسبة ٨٠% من الخطط المستهدفة مقابل ٢٠% للقطاع الحكومى ، وتوفير مواد البناء بأسعار مناسبة ، تعديل قوانين البناء وقانون الإيجارات ، وتخفيف اجراءات وتكاليف استخراج تراخيص البناء ، وتوفير الاراضى المرفقة للبناء خارج الرقعة الزراعية باسعار مناسبة ، وتتلخص أهداف الخطط المستقبلية فى:

- تشييد نحو ٦٥٠ ألف وحدة سكنية فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ، و نحو ١,١٠٠ مليون وحدة سكنية فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، ونحو ١,٢٤١ مليون وحدة سكنية فى الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٢ .
- تشييد ٢٢٨ ألف وحدة سكنية سنويا بمتوسط استثمار سنوى ١٠ مليار جنيه ، وقروض ميسرة١ مليار جنيه .
- تغطية العجز السابق بالخطط الخمسية السابقة فى عدد الوحدات السكنية وذلك بزيادة مساهمة القطاع الخاص.
- الوصول بتكلفة الوحدة السكنية لنحو ٣٣-٥٤ ألف جنية ،والقروض الميسرة حوالى٥١% من تكلفة الوحدة.

وقد تم تحديد الاحتياجات من الوحدات السكنية للخطط الخمسية الثلاث المستهدفة من ١٩٩٧-٢٠١٧(الرابعة ، والخامسة ، والسادسة) بناء على عدة أسس هامة تعتمد على توفير وحدات سكنية تغطى الاحتياجات المختلفة : وحدات مقابل الزيادة السكانية ، وحدات تجديد واحلال ، وحدات لم يتم تنفيذها من الخطة السابقة ، وحدات بديلة للحجرات المستقلة بمنافع مشتركة .

وسيتم توفير الاحتياجات من الأراضي بالجمهورية سنويا على أساس مساحة القطعة بمحافظتي٣٦٠ م٢ القاهرة والإسكندرية و٢٧٠ م٢ لباقي المحافظات و تبلغ المساحات المطلوبة سنويا فى الحضر حوالى٦,٩٧ مليون متر مربع وفى الريف حوالى ٦,٨٧ مليون متر مربع ، كما أن إجمالي مساحات الأراضي المطلوبة سنويا شاملة الطرق والخدمات بالنسبة للحضر ١٣,٩٤ مليون م٢ وللريف ١٣,٧٤ مليون م٢ ، وتقدر إجمالي تكاليف المرافق للأراضي المطلوبة سنويا ١٢٤٨,٦ مليون جنية يخص الحضر ٨٣٦,٤ مليون جنيه والريف ٤١٢,٢ مليون جنيه .

٢/٧ التنمية الحضرية المستدامة

- إعداد السياسات والخطط القومية البيئية وحالة البيئة فى جمهورية مصر العربية .
- تحديد الأهداف والجداول الزمنية لتحقيق متطلبات الجودة البيئية .
- التنسيق والتعاون مع وزارات التخطيط والاقتصاد وقطاعات الوزارات والهيئات والأجهزة والمحافظات وغيرها لحل القضايا المعقدة فى الإدارة البيئية لدعم السياسات البيئية الوطنية واعطاء أهمية لضرورة إدخال المكون البيئى فى الخطة القومية .
- مساعدة المحافظات فى إعداد خططهم البيئية الخاصة .
- إقرار معايير الحماية البيئية لكل من : الهواء والمياه والأراضى/الإنبعاثات الغازية/المنتجات/التشجيع على فنون الإدارة البيئية السليمة وتولى أعمال الإرشاد فيها والإشراف عليها بما يشمل دراسات الجدوى البيئية .
- الإشراف على فرص تنفيذ التشريعات البيئية .
- إقتراح الوسائل الاقتصادية للحماية البيئية .
- تحديد متطلبات الرصد وإنشاء الشبكات واستخدام الإستشعار عن بعد (صور الاقمار الصناعية فى الرقابة والرصد البيئى .
- استقبال وتحليل وتفسير البيانات البيئية .
- تقديم المعلومات البيئية من الحكومة إلى الجمهور .
- تدبير حملات التعليم والتوعية البيئية العامة لجميع شرائح المجتمع .

٣/٧ المبادرات المستقبلية للإدارة المحلية الجيدة

تنبثق خطة الدولة من ضرورة الحرص الكامل علي أن يبقي البعد الاجتماعي ضمن الاولويات التي تفرض نفسها علي كل قرار اتصالا مع مسئولية الدولة عن رعاية الطبقات الاقل قدرة . وقد أعد برنامج عمل يأخذ في اعتباره عددا من القضايا الضاغطة ، ومن أبرز هذه القضايا ما يلي :-

- احداث التوازن في التنمية بين المحافظات من خلال إطار فكري ومفهوم متطور للتنمية المحلية.
- العلاج الجذرى لمشكلة البطالة التي تواجه الشباب حيث يتبنى الإتحاد التعاونى الإنتاجى مجموعة من المشروعات والبرامج سواء كانت مشروعات إنتاجية تستهدف توفير فرص العمل الجديدة أو برامج خدمية تسلهم

فى تطوير وتأهيل القطاع التعاونى لزيادة قدرته على الإستجابة للمتطلبات المتجددة مع الإهتمام بتوفير الرعاية الإجتماعية المتكاملة للعاملين فى قطاع التعاون الإنتاجى وأسرهم .

- تنمية وتطوير المناطق العشوائية والعشوائيات واتخاذ الاجراءات القانونية والادارية الكفيلة بالحد من انتشار تلك المناطق واعداد التخطيط المتكامل لازالة المناطق التي لايجدي اصلاحها مع توفير الاسكان البديل لقاطنيها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد كردونات المدن الحالية للحد من انتشار هذه الظاهرة .
- تعظيم دور المشاركة الشعبية والجهود الذاتية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية (بلغت مساهمات المواطنين النقدية والعينية خلال العام المالي ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٥٢٠,٣ مليون جنيه مصري) .
- التركيز علي أنشطة ومشروعات جديدة للتنمية المحلية من أهمها : مشروع ترويج الإستثمارات – مشروع القرية المنتجة – مشروع الصناعات المتكاملة – حماية الصناعات الحرفية المتوارثة – تنمية السياحة المحلية – توسيع قاعدة التعاونيات الانتاجية – تنمية قدرات المرأة – مشروع القرية الجميلة – التنمية المحلية للمجتمعات والقري العمرانية الجديثة – إستكمال قواعد المعلومات – مركز ادارة الازمات واكوارث المحلية – تطوير أساليب العمل بالمحليات – تأهيل ورعاية الكوادر المحلية – تفعيل التعاون الدولي للتنمية المحلية – تهيئة المناخ التشريعي للتنمية المحلية .

٤/٧ المبادرات المستقبلية فى مجال التنمية الاقتصادية

١/٤/٧ فى مجال المشروعات الصغيرة

تتطلب احتياجات تنمية المنشآت الصغيرة مقومات أساسية وسياسات واضحة الأهداف ، وبرامج محددة ذات جوانب اقتصادية وقانونية ومؤسسية يمكن لها التغلب على ما يقابلها من معوقات ، هذا إلى جانب محاور أساسية يمكن من خلالها تنمية المشروعات الصغيرة . وهذه المحاور تتحقق من خلال عدة نقاط كالتالى :

أ – **محور التنمية الاقتصادية** : ويمكن تنمية الصناعات الصغيرة من خلاله بواسطة : دمج المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى ، تشجيع توظيف الاستثمار والمدخرات من خلال الإدارة الجيدة للموارد المالية والاستثمارات ، تغطية الطلب على السلع ، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد ، ومعالجة المخلفات .

ب – **محور التنمية البشرية والاجتماعية** : ويمكن ذلك من خلال : تشجيع شباب الخريجين على تبنى فكرة العمل الحر وتملك وإدارة المشروعات الصغيرة لحسابهم الخاص ، مع تحفيز الشباب لصقل مواهبهم ورفع المستوى الفنى والمهنى والإدارى من خلال التدريب والتأهيل فى الداخل والخارج ، دعم وتشجيع إقامة المشروعات فى مجال خدمة وحماية البيئة ، نشر المشروعات الصغيرة بالكثافة والمستوى والتمويل المناسب لكل نوع من أنواع المشروعات ولكل منطقة جغرافية من الجمهورية ، التركيز على دعم دور المرأة فى التنمية واعطائها فرصة متساوية فى تملك وإدارة وتشغيل المشروعات .

ج – **محور تطوير أداء المشروعات الصغيرة** : ويمكن تنمية المشروعات الصغيرة من خلاله بواسطة : توفير المعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة للمشروعات الصغيرة محليا ودوليا ، توفير معونات فنية بأسعار مناسبة وجودة عالة فى جميع مراحل إنشاء وإدارة وتشغيل وتسويق المنتجات مع الاهتمام بالترويج الجيد لتسويق المنتجات وتوفير منافذ متنوعة وموزعة جغرافيا ، وتوفير خدماتها ، التركيز على دعم المشروعات التى تحقق نمو اقتصادى مرتفع وتوفر فرص عمل جديدة مثل صناعة الألكترونيات ، والصناعات الدوائية ، والصناعات المتكاملة والإنتاجية ، والميكانيكية المغذية.

د – **محور تحديد الفئات المستهدفة من سياسات التطوير** : ويمكن تنمية الصناعات الصغيرة بواسطة توفير فئات أتمت تعليمها وتدريبها بالمدارس والمعاهد الفنية المتخصصة ، عمالة ماهرة وأفراد سبق لها ممارسة العمل الصناعى ، وبعض المشتغلين فى الصناعات الكبيرة ، أفراد خرجوا من شركات القطاع العام المخصخصة ، المرأة بكافة أعمارها وذلك من أجل رفع نسبة مشاركتها فى هذه النوعية من المؤسسات .

٢/٤/٧ فى مجال إستكمال تنفيذ برامج الخصخصة

اتجهت الدولة إلى الخصخصة كحافز للتطوير ولزيادة الكفاءة ، وفى ذات الوقت لإتاحة الفرصة للقطاع لخاص – أفراد وشركات – لأن يشارك بإيجابيه فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وزيادة معدل النمو الحقيقى ، وقد بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة فى مصر عام ١٩٩٥ بهدف زيادة نصيب القطاع الخاص الاقتصادى فى عمليات التنمية ، ثم فى عام ١٩٩٦ أخذ برنامج الخصخصة اتجاها محددا، أدى إلى تنامى دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال الخفض التدريجى فى تقديم الخدمات المدنية بواقع ٢% سنويا ، يقابلها توسيع فى قاعدة الملكية الخاص ، حيث قامت الدولة بتصفية جزء من شركات القطاع العام سواء باعطاء عقود إيجار أو امتيازات للقطاع الخاص لتولى مسئولياتها مع التخلص من الوحدات الخاسرة .

وقد توسع برنامج الخصخصة ليشمل قطاعات البنية الأساسية والمشروعات القومية الكبرى ، مثل تنمية الموانئ وخدماتها والاتصالات وتوليد الطاقة وتوزيع الكهرباء ، وأيضا مشروع جنوب الوادى "توشكى" .

٣/٤/٧ فى مجال مشروعات B.O.T

نظرا لما تمثله التنمية الاقتصادية من هدف أساسى تسعى الدول النامية إلى تحقيقه ، وفى إطار ما تمثله مشكلة الديون الخارجية وما ينجم عنها من مخاطر تشكل عائق ضخم يهدد التنمية الاقتصادية . وتؤكد سياسة الدولة على دعم الاتجاه إلى تفعيل دور القطاع الخاص بنسبة أكبر للتخفيف عن كاهل الدولة .

وتشير البيانات إلى تنفيذ هذه السياسة فى القطاعات المختلفة حيث يبلغ عدد المشروعات المنتظر تنفيذها بنظام B.O.T فى المجالات التالية كالآتى :

- فى مجال تنقية مياه الشرب : عدد ٧ مشروعات .
- فى مجال خطوط شبكات المياه : عدد مشروعين .
- فى مجال تنقية مياه الصرف الصحى : عدد ٧ مشروعات ، بخلاف عدد ٣١ مشروع محطة معالجة موزعة على مختلف محافظات الجمهورية .
- فى مجال النقل والمواصلات : عدد مشروعين لتنفيذ شبكات مترو لربط المدن شرق وغرب القاهرة .
- فى مجال إدارة المخلفات الصلبة : عدد ٣ مشروعات .

وفى مجال رفع الكفاءة ومستوى التشغيل والصيانة ، وإدارة بعض المشروعات القائمة التى يمكن تمويلها بنظام B.O.T فقد تم إعادة تقييم الأداء لعدد ٢٠ مشروع فى المجالات المختلفة .

٥/٧ المبادرات المستقبلية فى مجال التعاون الدولى

تعمل مصر جاهدة على تعزيز التعاون والشراكة الدوليين فى المستقبل المنظور ، فهى تسعى لتوقيع إتفاقية للمشاركة مع الاتحاد الأوربى وجارى المشاورات والمناقشات ومراجعة مسودة الاتفاقية تمهيدا لتوقيعها ، كما يجدر الإشارة إلى أن مصر سوف توقع فى أغسطس عام ٢٠٠٠ إتفاقية جديدة مع البنك الدولى حول المعونة الفنية والتقنية لتشجيع الصادرات وتطوير القطاعين المالى والمصرفى وسوق المال بالإضافة إلى الجانب الاجتماعى لمصر و تدريب الموارد البشرية (إعداد برنامج قومى للرعاية الإجتماعية لمحدودى الدخل) ، وسوف يقوم البنك بمساعدة مصر فى نظام الائتمان العقارى ، وذلك خطوة بإتجاه تنشيط سوق الأوراق المالية ودوران رأس المال ، وقد وقع الاختيار على مصر ضمن ١٢ دولة رائدة لتطبيق نظام جديد تقوم به مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع (سوفت بنك) لإنشاء شركة فى مصر تعمل فى مجال تكنولوجيا المعلومات لتشجيع الشباب على الدخول فى مشروعات متعلقة بالانترنت من خلال منحهم التمويل اللازم والمشاركة ونقل الخبرة وهذا النظام يسمى " الحضانات التكنولوجية " . وفى إطار جهود الدولة فى تعزيز التعاون الدولى وتبادل الخبرات فسوف تقوم وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بعقد مؤتمر بعنوان " ضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة : نحو عدالة اجتماعية فى المدينة " فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠١ ضمن تحضيرات الدول العربية لمؤتمر اسطنبول + 5 .